الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

المعقودة يوم الثلاثاء

١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

محضر حرفي للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح

تنظيم الأعمال

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.4
9 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63026 ٧٧٠ش(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البنود من ٤٥ الى ٦٦ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيد بيتروفسكي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (ترجمة شفوية عن الروسية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم ، بالنيابة عن الوفد السوفياتي ، عن تهانينا لانتخابكم لمنصبكم الهام للغاية والجسيم المسؤولية في الدورة الحالية للجمعية العامة .

تجري دورة اللجنة الأولى هذا العام في ظل خلفية خاصة للغاية . ففيما تدخل البشرية فترة من التنمية السلمية ، نجدها تتخلص من مخزونات الأسلحة التي يتضح بازدياد عدم فائدتها. وقريبا سيتم التخلص من كامل القذائف السوفياتية والأمريكية النووية المتوسطة المدى . وسيبرم عما قريب اتفاق لا مثيل له من قبل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول اجراء تخفيضات كبيرة في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وباتت أوروبا على وشك التوصل الى اتفاق على اجراء تخفيضات جذرية في القدرات العسكرية وهي على استعداد للمضي في المستقبل القريب نحو استحداث مبادئ جديدة من أساسها للأمن الاقليمي لا تتضمن بعد الآن الاعتماد على القوة .

وأصبحت بوادر التغيير الإيجابي أكثر وضوحا في المناطق الاخرى ، حيث يستمر الميل نحو الحوار والتعاون . وبدأ مفهوم الأمنية الجديدة يتبلور في الفكر الجماعي للمجتمع العالمي . وهذا المفهوم يدعو الى توافق الآراء والجهد الجماعي ، وسيادة القانون الدولي ، والاستخدام الفعال لجميع الآليات المتعددة الأطراف ، سواء كانت اقليمية أو عالمية ، مع بقاء الأمم المتحدة ، بالطبع ، في مركز الصدارة . والرؤية السوفياتية للأمم المتحدة الجديدة في عالم ما بعد المواجهة موضحة في مذكرة قدمها وزير الخارجية شيفرنادزي في الأسبوع الماضي .

ومع ذلك ، سيكون من الخطأ ، بالطبع ، أن نصور عالم اليوم بألوان متألقة . فهو يبدو في الواقع مثل إحدى لوحات رمبرانت الحية والزاهية التي تصور في الوقت ذاته الكآبة والحزن ، والأهم من كل شيء أنها تعبر عن الحقيقة بألوانها الحقيقية .

(السيد بيتروفسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

والواقع أن هناك ، من ناحية ، آفاق بازغة لتحقيق نزع سلاح مستقر وتسوية الصراعات والتناقضات بالطرق السياسية . ومن الناحية الاخرى ، فإن العدوان العراقي السافر على الكويت ، الذي ينتهك انتهاكا صارخا سيادة دولة عضو في الامم المتحدة ، يعد تحذيرا خطيرا بأن العنف والحرب لا يمكن بعد اعتبارهما فصولا من الماضي الجزين بل إن البعض لا يزالون يجدون فيهما أداة من أدوات السياسة .

إن هذه الصورة المتناقضة وغير المتكاملة بعد لعالم اليوم تعد تذكرة حية بأن المجتمع الدولي وصل الى عتبة سيستطيع بعدها التقدم بخطى سريعة نحو نظام عالمي جديد مختلف تماما . ولكن الخطوة الحاسمة نحو نزع السلاح الذي لا رجوع فيه لم تتخذ بعد . وقد أخذ الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، اللذين يشقان طريق تحديد الاسلحة ، يسرعان الآن بطريقة جذرية خطواتهما .

إن المحادثات التي جرت في نيويورك بين ادوارد شفرنادزه وجيمس بيكر وضعت نزع السلاح السوفياتي - الامريكي على الخط السريع . ونحن ننظر الى جائزة نوبل للسلام ، التي فاز بها الرئيس ميخائيل غورباتشوف ، على انها اعتراف بدور بلدنا ، بل وبدور شركائنا أيضا ، في تخفيض الترسانات العسكرية . وقد تكون المحادثات أيضا على الخط السريع ، ولكن مهما بلغت قوة القاطرة ، فلن تبلغ سرعتها الكاملة ما دام الجزء الباقي من القطار متوقفا بفعل القصور الذاتي . ولابد من جعل عملية نزع السلاح عالمية حتى تشمل جميع أنواع الاسلحة ، وتمتد الى جميع البلدان والمناطق .

مافتئت مسألة نزع السلاح مدرجة على جدول أعمال الامم المتحدة منذ عدة سنوات ، حتى تراكمت ، بفضل جهودنا ، ثروة من المبادرات القيمة ووفرة من القرارات . ولكن الافكار لا تصبح حقا جزءا من العالم المادي إلا عندما تفرز عملا هادفا - كما قال ديكارت .

ونحن على اقتناع بأن المشتركين اليوم في عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف يجب أن يعتمدوا فلسفة عمل تستدعي اتخاذ تدابير ملموسة وإضافة بُعد عملي لاوجه التفاهم الاساسية التي يُتوصل اليها بشأن طائفة عريضة من مسائل الامن العسكري والسياسي ، بترجمتها الى وثائق قانونية متفق عليها .

إن آلية نزع السلاح المتعدد الاطراف عبارة عن منظومة قوية من أجهزة متطورة - إن جاز استخدام تعبير خبراء الكمبيوتر . ولكن إذا أريد أن يكون أداء هذه الآليات سليما ، يتعين علينا أن نعمل معا لكي نرشّد تشغيلها .

وهذا العمل بدأ فعلا في هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح . ففي دورة هذا العام دللت الهيئة على أن تبسيط جدول أعمالها الذي اقتصر على أكثر البنود اتصالا باختصاصها ، وتحديد مواعيد نهائية للنظر في بنود بعينها ، زوّداها بقوة اضافية ، وأنعشا اهتمام الدول بعملها بدرجة ملحوظة .

ومما يكتسب نفس الاهمية أن نشرع ، دون تأخير ، في ترشيد أعمال اللجنة الاولى . ويعتقد الوفد السوفياتي أن بإمكاننا الاتفاق على تخفيض عدد القرارات ، والنظر في بنود معينة مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات ، وتقليص المناقشة العامة بغية

توفير الوقت لإجراء مفاوضات أكثر تفصيلا بشأن القرارات الواجب اتخاذها . إننا ندعو جميع الوفود الى الاشتراك في تبادل نشيط للآراء حول كيفية ترشيد أعمال اللجنة الأولى ، ونتمنى أن نرى توافقا في الآراء بين الدول حول هذا الموضوع يسجل في قرار يتخذ في هذه الدورة .

أما مؤتمر نزع السلاح فيحتاج الى علاج مكثف . ولا مفر من أن أعلن بكل صراحة أن المفاوضات بطيئة للغاية من حيث الاستيعاب ، وأن الممثلين في قاعة المؤتمر يقضون وقتا طويلا أكثر من اللازم في مناقشات طويلة لا يكون لها أحيانا علاقة تذكر بما يجري خارج قصر الأمم . ولقد حان الوقت لأن نفهم أن دبلوماسية نزع السلاح يجب ألا تنتظر بكل سلبية حتى تتفاقم المشاكل وتفرض وجودها في الداخل ؛ بل إن عليها أن تمهد الطريق سلفا لإيجاد الحلول . ولا يجوز لها بالاحرى أن تغير مسارها أو أن تتباطأ عندما يكون الهدف قريب المنال . ولا بد من مواصلة الجهود الأولية التي بذلت هذا الصيف لزيادة فعالية المؤتمر .

ونؤمن ايمانا قويا بأن الترشيد لا يعني بأي حال من الاحوال الحد من نطاق نزع السلاح متعدد الاطراف . بل على النقيض من ذلك ، فإن الأمم المتحدة ، بعد أن تستغني عن البيانات الإعلانية والجدل الكلامي والقرارات الجوفاء المطنبة سيكون بإمكانها أن تركز على أهدافها الرئيسية وأن تتخذ اجراءات عملية - حتى وإن بدت متواضعة في البداية . والواقع أننا عندما ندعو الى ما قد أسميه الكفاية المعقولة من المقترحات الجديدة ، ونقول أنها ينبغي أن تكون أكثر توجها نحو تحقيق النتائج ، إنما نعني أن هذه الملاحظات تنسحب بنفس القدر على وفد بلادي .

وبينما نجري تعديلات على الأجهزة لا بد في الوقت ذاته من إيلاء الاهتمام لكفاية البرامج . فهذه البرامج ينبغي أن تستهدف تحقيق نتائج عملية ، وأن يكون الغرض الاساسي منها التوصل الى اتفاقات محددة . وليس هناك ميدان واحد من ميادين نزع السلاح لا يسمح ببرنامج عمل عالمي يصمم خصيصا لآلية معينة من الآليات متعددة الأطراف .

وقد كان خافيير بيريز دي كوييار محقا تماما عندما قال في تقريره عن أنشطة المنظمة إن :

"النظريات التي سادت الفكر والتخطيط في الميدان العسكري طوال عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فقدت اهميتها وانطباقها فجاة . وبالتالي يلزم انشاء اجهزة مناسبة للامن لكي تحل محل استراتيجيات المجابهة التي سادت في الماضي" . (A/45/1 ، ص ٢٣)

وفي العلاقات العصرية بين الدول ، لم يبق مكان للتنافس على القوة او لمفهوم الحرب كاستمرار للمناورات السياسية .

واذا كانت الحرب يجري نبذها كاداة للسياسة ، فلا يكون منطقيا بعد ذلك إلا الانتقال الى الخطوة التالية ، والاتفاق على بارامترات للكفاية الدفاعية المعقولة للقدرات العسكرية ؛ وهو شيء يمكن تحقيقه عن طريق حوار دولي شامل يستهدف جعل طبيعة النظريات العسكرية لجميع الدول ، ومواقفها العسكرية بالتالي ، دفاعية محض .

وهذا الحوار اصبح فعلا حقيقة من حقائق الحياة في العلاقات بين بلدان معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي . فهياكل التحدي في العالم القديم اخذت تفسح الطريق شيئا فشيئا لبيت اوروبي مشترك يقوم على التعاون والامن . إن القارة التي كانت مرتين في تاريخها ساحة لحرب عالمية ، تتطلع الآن الى اتفاق بشان تخفيضات جذرية في القوات التقليدية . وإعلان عدم الاعتداء الذي ستوقع عليه بلدان معاهدة وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي سيجعل ، اخيرا ، من المواجهة العسكرية في اوروبا شيئا في عداد الماضي .

مع ذلك ، فإن امن العالم ، لانه عالم واحد ومتكافل ، لا يمكن ضمانه بشكل يعول عليه ما لم تمتد عملية نزع الطابع العسكري الى ما وراء قارة اوروبا ، وما لم تبذل جهود متكاملة على الاصعدة الثنائي والإقليمي ومتعدد الاطراف .

وبلوغا لهذه الغاية يتعين علينا أن نستغل كل الفرص التي توفرها النهج الإقليمية افضل استغلال ، للقضاء على مخاطر نشوب الحرب في بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وإشراك المنظمات الاقليمية بطريقة اكثر فعالية في هذه الجهود .

فعلى المستوى الإقليمي يكون من الأيسر الكشف عن العلامات المبكرة لميول الهيمنة وحشدالجهود الدولية اللازمة لمواجهة مثل هذه المآرب الخطيرة في الوقت المناسب .

والامم المتحدة يمكنها أن تصبح مركزا لترويج فكرة الكفاية الدفاعية على صعيد عالمي ، وحفز الجهود الإقليمية المبذولة لتحقيق هذا الهدف . في العام الماضي بدأنا هنا حوارا حول النظريات الدفاعية . وجعل هذا الحوار أكثر كثافة وعمقا حتمية من حتميات التاريخ . إن التفاهم في هذا المجال يمكن تعزيزه ، في رأينا ، عن طريق دراسة خاصة تجريها الامم المتحدة عن النظريات الدفاعية . ونحث الجميع على تأييد هذا الاقتراح ، ونرجو الامين العام أن يتولى هذه الدراسة .

وتشاء الظروف أن يكون الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة هما البلدان اللذان يجب أن تكون لهم القيادة في الطريق الى نزع السلاح النووي . ولكن هذا لا يعني انكار الدور الخلاق الذي يمكن أن تضطلع به بقية دول العالم في وضع هيكل أمني جديد خال من الاسلحة النووية . وهذا بوجه خاص لأن هناك قدرا معينا من التنوع في وجهات النظر بشأن الموضوع .

إن الاتحاد السوفياتي يوافق بما لا يدع مجالا للشك على الرأي القائل بأن القضاء التام على الاسلحة النووية هو وحده الذي يضمن أمنا دائما لحضارتنا . ولذلك فإننا ننسعى الى مزيد من تعزيز نزع السلاح النووي وتوسيع نطاقه ليشمل ، بشكل خاص ، الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا والاسلحة النووية البحرية التعبوية . والمحادثات التي اقترحنا اجراءها بشأن الاسلحة النووية التعبوية في أوروبا ستبدأ أول الامر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ويمكن أن تنضم اليها بلدان أخرى فيما بعد . وينبغي أن تكون مهمة تلك المحادثات ، في رأينا ، مشتملة على القذائف التعبوية التي تطلق من الارض ، والمدفعية النووية ، وطائرات نقل الاسلحة النووية ، والمكونات النووية لتلك الانظمة .

إننا معتادون على سماع منطق شركائنا الذين يسعون الى جعل الاسلحة النووية ضمانا لامنهم . لكنهم مع هذا لا ينكرون أن مخزونات الاسلحة النووية القائمة زائدة وأنهم مستعدون لخفضها . وفي هذا الشأن ينبغي النظر بمزيد من التأني في مفهوم الحد الادنى من الردع النووي . ونحن نقترح اجراء مناقشة حول الضوابط المحددة للردع النووي الادنى في الامم المتحدة أو في مؤتمر نزع السلاح .

لا يمكن لأحد أن يتوقع بشكل جاد من المجتمع الدولي أن يكون قادرا على التخلص من الاسلحة النووية بين يوم وليلة . وإنما الحس السليم يرى أن نهج الخطوة - خطوة يمكن تطبيقه هنا . وبما أن الامم المتحدة تسعى الى تعزيز الجهود العملية ، فيحسن بها أن تشرع في إقامة حوار حول المراحل التي يمكن أن يقسم اليها نزع السلاح النووي . ومثل هذا التبادل المفيد للآراء يمكن أن يعتمد ، في جملة أمور ، على النتائج الجيدة الواردة في الدراسة المستحدثة بشأن الاسلحة النووية التي أجراها فريق خبراء الامم المتحدة برئاسة السيدة شيورين .

وفي الوقت نفسه يمكننا أن نبدأ مناقشة طرق وضع نظام سياسي وقانوني للردع الشفاف الممكن التحقق منه ، يمكن أن يحل في نهاية الامر محل نموذج الامن القائم على الردع المتبادل عن طريق الخوف من الاسلحة النووية .

ويمكن تيسير الانتقال النهائي من الإعلانات الى الجهود العملية في المجال النووي عن طريق اجراء مناقشة موضوعية حول فرض حظر على انتاج المواد الانشطارية بغرض صناعة الاسلحة . ويمكن للجمعية العامة أن تعطي دفعة الى التقدم المحرز في هذا المجال ، بأن تضمّن أحد قراراتها نداء لوضع اتفاق دولي في وقت مبكر بشأن وقف انتاج المواد الانشطارية بغرض صناعة الاسلحة .

إن الاتحاد السوفياتي ، من جانبه ، أوقف بالفعل انتاج اليورانيوم المخصّب وأعلن خططه لتصفية جميع مفاعلاته التي تنتج البلوتونيوم المستخدم في الاغراض الحربية في موعد غايته عام ٢٠٠٠ . ونحن نعلق أيضا اهتماما كبيرا على موضوع المواد النووية التي تصبح متاحة نتيجة لتنفيذ اتفاقات نزع السلاح النووي . نحن نفهم أن شاغل الرأي العام هو أن الاحتفاظ بهذه المواد يتيح فرصة إعادة استخدامها مرة أخرى في صناعة الاسلحة . ولمنع استخدام تلك المواد في صناعة أسلحة ، سيكون من الهام القيام بدراسة فنية عن امكانية استخدامها في الاغراض السلمية وإقامة آلية مناسبة للتحقق . ونحن نرى ، أن الوقت قد حان أيضا لنطلب من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تبدأ اجراء تحليل فني لجميع هذه المسائل .

إن الجهود العالمية للحفاظ على نظام منع الانتشار النووي وتعزيزه تعد أولوية متقدمة بلا شك . والسبيل الوحيد لوقف الانتشار الحثيث للداء النووي هو الجهود المشتركة والالتزام القوي من جانب جميع الدول .

إن الاتحاد السوفياتي سيؤيد بقوة معاهدة عدم الانتشار التي يجب أن تبقى نافذة المفعول الى أن يصبح العالم الخالي من الاسلحة النووية والخالي من العنف حقيقة واقعة . ولا يمكن أن يحل محلها سوى معاهدة دولية شاملة بشأن منع إعادة صنع أسلحة نووية بعد القضاء عليها قضاء تاما من على وجه الارض .

(السيد بيتروفسكي ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إننا لا نغالي في الإشارة عندما نقول ان المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار انتهى دون التوصل الى وثيقة ختامية . والنتيجة الرئيسية للمؤتمر ، كما نراها ، هي أن أطراف معاهدة عدم الانتشار لا يشككون في ضرورة الإبقاء عليها .

ونحن من جانبنا نعتبر أن أية محاولة لابتزاز أو تخويف المجتمع العالمي عند تناول الأمور المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية أمر غير مقبول على الإطلاق . ونرى هذا الرأي وبنفس القوة بشأن تهديد الأسلحة الكيميائية وانتشار القذائف ، ونؤيد اتباع نهج شامل في تناول مسائل عدم الانتشار . وفضلا عن ذلك ، نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يراقب عن كثب البلدان التي تبذل جهودا جادة لتعزيز القدرات الهجومية لقواتها المسلحة .

إن حظر اجراء التجارب النووية عنصر هام في عدم الانتشار والقضاء على الاسلحة النووية . ولن تتخلص الانسانية من "الاعراض النووية" ما لم يتم التوصل الى ذلك الحظر . وفي هذا الشأن ، أود أن أوضح مرة أخرى أن الاتحاد السوفياتي كان ولا يزال مؤيدا قويا لفرض حظر على التجارب في وقت مبكر . وفي العام الماضي ، استعرض الاتحاد السوفياتي برنامجه الخاص بإجراء التجارب النووية ، وخفّض عدد التفجيرات وقوتها ، ولم يجر تجارب منذ شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ . وقد أكد مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في النداء الذي وجهه في يوم ٩ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٠ الى برلمانات وشعوب العالم ، أن الاتحاد السوفياتي على استعداد لمد نطاق فترة الاثني عشر شهرا لوقف التجارب النووية السوفياتية الى الأبد . وحتى يحدث هذا ، يكفي أن توقف حكومة الولايات المتحدة ، سواء من جانب واحد أو باتفاق ثنائي ، برامجها لإجراء التجارب النووية .

لقد صدقت موسكو وواشنطن على معاهدتي العتبة لوقف التجارب لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ . وهاتان الوثيقتان تتضمنان اجراءات لرصد الاهتزازات والتفتيش الموضوعي اللذين يمكن تماما استخدامهما في آلية مقبلة للتحقق بشأن الحظر الشامل على اجراء التجارب النووية . هكذا تم كسر الجمود ونحن ندعو الولايات المتحدة الى أن توافق دون تأخير على وضع حدود جديدة على قوة وعدد التجارب كخطوة تجاه وقفها تماما .

ويمكن أن يسهل اجتماع الجهود الثنائية ومتعددة الاطراف الإغلاق الشامل لمواقع التجارب النووية . وفي هذا المجال ، لا تعتبر التدابير الموازية مرغوبة فقط ، ولكنها أساسية . ولهذا فإن الاتحاد السوفياتي يتوقع الكثير من عمل اللجنة المخصصة المعنية بالتجارب النووية التي أنشئت في إطار مؤتمر نزع السلاح ؛ وقد تود الجمعية العامة الدعوة الى تكثيف عمل اللجنة المخصصة .

ويتمنى الاتحاد السوفياتي كل نجاح للمؤتمر الخاص للدول الاطراف في معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ ، وهو المؤتمر الذي سيعالج موضوع تمديد نطاق هذه الاتفاقية ليشمل التجارب الجوفية . ومن الضروري أن يجري الاجتماع في جو مهني وغير تصادمي وأن يتوجه منذ البداية قدر الامكان للتوصل الى صياغة مشتركة للتدابير العملية المقبولة لدى جميع الاطراف . ومن جانبنا ، سنبذل قصارى جهدنا لتحقيق هذا ، ونتوقع من الدول الاخرى أن تحذو حذونا .

إن بقاء البشرية أو القضاء عليها - وهو لب التجارب النووية - لا يمكن أن يترك في أيدي الدبلوماسيين أو الخبراء العسكريين أو السياسيين ليبتوا في أمره . ويجب أن يكون القول الفصل للشعب ولممثليه المنتخبين . ومن الممكن أن يقدم استفتاء برلماني عالمي حول التجارب النووية جوابا واضحا لهذه المعضلة ، هذه المعضلة التي لم نتمكن الى الآن من حلها على مائدة المفاوضات . إننا نحث الجمعية العامة أن تؤيد فكرة اجراء استفتاء برلماني وأن تطلب الى الأمين العام أن يعمل كنقطة وصل رئيسية في هذا المضمار . وفضلا عن ذلك ، بإمكاننا أن نحدد الأول من كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ كموعد أقصى لتقديم معلومات حول الاستفتاء ، ويمكن عقد جلسة عامة استثنائية للجمعية العامة للنظر في هذه المعلومات .

إننا بحاجة اليوم لبذل جهود عالمية أيضا للانتهاء من العمل الذي استغرق سنوات عديدة للتوصل الى اتفاقية حظر الاسلحة الكيماوية وإزالتها ، ونحن على ثقة من أن بمقدور الامم المتحدة أن تقدم مساهمة هامة في إضفاء صبغة العالمية على الاتفاقية المراد إبرامها . وبإمكان الجمعية العامة ، على وجه أكثر تحديدا ، أن تدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى إعلان عزمها على أن تصبح أطرافا أصلية في الاتفاقية

والتصريح بما إذا كانت تحوز أو لا تحوز أسلحة كيميائية . وسيظهر التصويت على مثل هذا القرار من الذي يعيق حقا عملية ازالة الاسلحة الكيميائية . وقد يكون من المفيد عقد اجتماع خاص للجنة الاولى لإبلاغ الدول غير المشاركة في المفاوضات بالتقدم الحاصل في عمل اللجنة المخصصة المعنية بالاسلحة الكيميائية ولإعطاء هذه الدول فرصة للتعبير عن وجهات نظرها فيما يتعلق بالمسائل قيد المناقشة .

هل ثمة شيء آخر يمكن عمله للتعجيل بعملية التفاوض في جنيف ؟ إننا نؤيد الاقتراح بعقد اجتماع لمؤتمر نزع السلاح على مستوى وزراء الخارجية في النصف الاول من عام ١٩٩١ ، للتغلب على العقبات الاخيرة التي تحول دون إتمام اتفاقية الاسلحة الكيماوية .

وبينما العمل على ازالة التهديد الكيميائي لا يزال في حاجة الى أن يستكمل ، فقد تم حظر الاسلحة البكتريولوجية بمقتضى اتفاقية ١٩٧٢ ، وعلينا الان النظر في تعزيز نظامها . وسوف يسهل ذلك عقد مؤتمر استعراضي ثالث في العام القادم . ويعتقد الاتحاد السوفياتي أن السبل الرئيسية الكفيلة بتعزيز فعالية الاتفاقية تشمل ما يلي : استحداث آلية تحقق خاصة ، تحقيق عالمية العضوية في الاتفاقية ، بناء الثقة والمزيد من الانفتاح ، الاستجابة للشواغل القائمة فيما يتعلق بالانشطة الخاضعة للاتفاقية .

إن الحرب التي شنها العراق والتهديدات الصادرة عن بغداد باللجوء الى أكثر أنواع الاسلحة تقدما وأشدها فتكا يضطر المجتمع الدولي الى النظر بجدية بالغة في المسائل المتعلقة بنقل الاسلحة التقليدية . وكما علمتنا التجربة ، فإن تجارة الاسلحة غير الخاضعة للرقابة تعمل على خلق شياطين الحرب وتجعل من المغامرة العسكرية خيارا جذابا . ولا بد أن ندرك أنه يستحيل الحفاظ على الاستقرار في عالم ما بعد المواجهة دون الحد من نقل السلاح ومبيعاته وخفضها . وقد تم منذ قليل ايضاح موقفنا من هذا الجانب من العمل على نزع السلاح الحقيقي على مستوى عالمي في رسالة وجهها وزير خارجية الاتحاد السوفياتي الى الامين العام للامم المتحدة . وتوكيدا لاستعداد الاتحاد السوفياتي للموافقة على وضع قيود كمية ونوعية على مبيعات الاسلحة

ونقلها ، فإنه يقترح انشاء سجل مناسب للبيانات في الامم المتحدة كخطوة أولى في هذا الاتجاه .

وسيظهر هذا على نحو أكثر وضوحا التطبيقات الممكنة لمبدأ الكفاية الدفاعية ويمهد الطريق لإجراء تخفيضات في التدفقات الدولية الهائلة للاسلحة كامر له الاولوية الاولى .

ولا يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يبقى بعيدا عن الجهود الرامية لحل هذه المشكلة . ونعتقد أن على هذا المحفل التفاوضي أن يعالج عاجلا مسالة تجارة الاسلحة ويقدم توصياته الى الجمعية العامة في دورتها القادمة .

ولا بد أيضا من الاقدام على عمل قوي للحد من استخدام الإنجازات العلمية والتكنولوجية للاغراض العسكرية . وأية تأخيرات في هذا الميدان يمكن أن تفقد اتفاقات نزع السلاح فعاليتها نظرا للفتوحات التي تجدّ في ميدان تكنولوجيا الاسلحة . ولا بد أن تتواكب تخفيضات الاسلحة مع فرض قيود على تطوير منظومات الاسلحة المتقدمة . وكلما أسرعنا في ترجمة هذا الواجب الحتمي الى أعمال واقعية ، زادت ثقتنا في أن عملية إزالة الصبغة العسكرية لن تنتكس أبدا .

ويمكن أن تبدأ التدابير الرامية الى كبح سباق التسلح النوعي ، بخطوات لزيادة امكانية التنبوء بالتطور المنتظر في التكنولوجيا العسكرية . وإذ نضع هذا في اعتبارنا ، ربما يكون من المفيد دراسة اقامة تبادل للمعلومات حول البحوث الجارية حاليا أو المزمع القيام بها حول الاسلحة . وإلى جانب ذلك ، تدعو الحاجة لإجراء دراسة فنية متعمقة للجوانب القانونية الدولية للمشكلة ، تهدف في المقام الاول الى التفرقة بشكل قاطع بين التحديث المشروع وسباق التسلح النوعي . ونحن نقترح أن تناقش الامم المتحدة امكانية انشاء آلية دولية للحيلولة دون انتشار منظومات وتكنولوجيات الاسلحة المتقدمة .

اننا بحاجة لجهود جماعية ومتزامنة لضمان استخدام العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة من أجل تعزيز الامن الدولي بدلا من تقويضه ، ومن أجل تعزيز التنمية العالمية من خلال التعاون الشامل المثري للطرفين . ويشجعنا أن نرى العلاقة بين الامن الدولي

والتقدم في العلم والتكنولوجيا تغدو جزءا من انشطة الامم المتحدة . ولقد دارت مناقشات مضمونية حول هذا الموضوع في نيسان/ابريل الماضي في سنداي ، اليابان ، حيث عقدت ندوة الامم المتحدة العالمية حول العلم والتكنولوجيا . وأظهرت هذه المناقشات وجود امكانيات كبيرة لتطبيق احدث التكنولوجيات في حل عدد من مشاكل نزع السلاح المعقدة والمتصلة ، في جملة امور اخرى ، بالتحقق والتحويل . ونحن نأمل أن تستمر هذه المناقشات المهمة ، التي بدأت في سنداي ، في الدورة الحالية للجمعية العامة بالتحديد .

ولا يمكن أن يكون نزع السلاح شاملا طالما أنه لا يشمل الاسلحة البحرية . فنحن نؤمن إيمانا راسخا بأن مبادئ الكفاية المعقولة وتعزيز الاستقرار والقضاء على قدرات توجيه هجمة مباغتة وعمل هجومي ، والتحقق الفعال والشفافية المتبادلة ، التي أثبتت من قبل فعاليتها في أوروبا يجب أن تطبق أيضا على المسائل البحرية . والاتحاد السوفياتي يكرر اقتراحه بعقد اجتماع متعدد الاطراف برعاية الامم المتحدة ، يحضره خبراء عسكريون من الدول البحرية الرئيسية وغيرها من الدول المهتمة ، للتركيز اساسا على تدابير بناء الثقة البحرية . وينبغي أن يحتل الموضوع ذاته ، في رأينا ، مركز الصدارة من مناقشة المسائل البحرية داخل هيئة نزع السلاح .

ونحن نؤيد الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة بلدان الشمال من أجل استنباط معايير دولية للسلامة فيما يتعلق بمحطات الطاقة النووية على متن السفن البحرية .

وباعتماد قرار بشأن تحويل الموارد العسكرية قبل عام ، بدأت الجمعية العامة للامم المتحدة حوارا حول موضوع سيحظى دونما شك بالاهتمام على سبيل الاولوية في الدبلوماسية الدولية خلال السنوات القليلة المقبلة . وقد جرى تبادل آراء مستفيض وشامل حول نهج المرحلة الاولى من مهمة تحويل صناعات الدفاع للاغراض المدنية خلال مؤتمر أشرفت عليه الامم المتحدة في موسكو . وقد دللت المناقشات مرة أخرى على الحاجة الى إعادة التنشيط الكامل لإمكانيات الامم المتحدة في مجال مقارنة مجريات التحويل والقيام على نحو مشترك بتطوير أنماط تحويل مثلى . ونحن نؤيد الاقتراح الذي قدمته بالامس السيدة شيورين ممثلة السويد بأن تقوم الامم المتحدة بدراسة حول طرق ووسائل تحويل الصناعات الدفاعية الى عملية إنتاج نظيفة بيئيا .

وربما استطعنا أن نقوم بدراسة حول عملية التحويل ، وربما استطعنا أيضا أن نتخذ قرارا بإدراج هذه المشكلة أو بعض جوانبها في جدول أعمال هيئة نزع السلاح . وكخطوة أولى يمكننا أن ندرس الآثار الاجتماعية والاقتصادية لنزع السلاح . وإنني أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ موظفي معهد الامم المتحدة لابحاث نزع السلاح بمناسبة الذكرى العاشرة لتاسيسه ، كما أهنئ المشرفين والعلماء الذين أسهموا في عمله . واحتفالا

بهذه المناسبة ، أود أن أبلغ اللجنة بأنه سيعقد في موسكو في أوائل كانون الأول/ ديسمبر مؤتمر دولي يعنى بتطور أنشطة الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح والأمن . ونحن نوجه الدعوة للاشتراك في هذا المؤتمر .

إن القدرة على التنبؤ بالأنشطة العسكرية وشفافية هذه الأنشطة يبرزان بوصفهما عنصرا أساسيا جديدا من عناصر الاستقرار والأمن العسكري الشامل خلال الانتقال في المستقبل الى توازن الأسلحة عند مستويات أدنى . فمن الصعب نزع السلاح من الناحية العملية وتعزيز العلاقات الجديدة التي ستحل محل الردع القائم على القوة دون توافر المعلومات عن القدرات العسكرية والصراحة في المجال العسكري عموما .

إن الاتحاد السوفياتي قد بدأ بشكل حازم يسلك سبيل المزيد من الانفتاح في المسائل العسكرية . وقد نشرت وعممت في الأمم المتحدة وأماكن أخرى البيانات الخاصة بعدد القوات المسلحة السوفياتية والأنواع الرئيسية لأسلحتها . وفي الدورة الحالية للجمعية العامة قُدمت أرقام النفقات العسكرية السوفياتية وفقا لنظام الإبلاغ الدولي الموحد . ونحن نأمل في أن تعمم الأمانة العامة هذه البيانات التي قدمناها يوم الجمعة الماضي على أعضاء اللجنة في المستقبل القريب .

ولكي يصبح الوضوح في المجال العسكري معيارا عالميا في الحياة الدولية نقترح أن تُتخذ برعاية الأمم المتحدة تدابير لتعزيز الصراحة على أن تتضمن تزويد الأمم المتحدة ، على أساس طوعي ، ببيانات وطنية سنوية عن القوة العددية للقوات المسلحة وتوزيعها على الأسلحة الرئيسية ، أي القوات البرية والقوات الجوية والقوات البحرية وما الى ذلك ؛ وعن الأنواع الرئيسية من الأسلحة - الدبابات ، المدرعات ، المدفعية ، الطائرات المقاتلة والطائرات العمودية ، السفن البحرية الرئيسية ، بما في ذلك السفن البرمائية والغواصات ؛ وعن أعداد القوات الموجودة خارج الأراضي الوطنية ؛ وبالنسبة للدول الحائزة لأسلحة نووية عن مطلقات القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية ، وقاذفات القنابل الثقيلة والقذائف النووية التكتيكية التي تطلق برا . يجب أن تتضمن هذه التدابير أيضا تقديم الدول ، على أساس طوعي ، بيانات سنوية عن نفقاتها العسكرية لنظام الإبلاغ الموحد للبيانات وكذلك

زيادة القدرة على التنبؤ بالنسبة لتحديث القوات المسلحة للدول الاعضاء في الامم المتحدة عن طريق توخي الصراحة في ميزانياتها العسكرية .

وفي الوقت الذي نركز فيه كل جهودنا وعزمنا على المهام العملية التي يمليها علينا حاضرنا ، دعونا لا ننس المستقبل . لقد قال ليوناردو دا فينشي العظيم في زمانه إن الغد ، أيا كان ، وليد الحاضر . إن نزع السلاح العالمي ، مقترنا بالصراحة الشاملة يمكن العالم ، في الوقت المناسب ، من تلقي التحذير بالاخطار المحتملة للامن والاستقرار . والاهم من ذلك أنه قد يمكن العالم من إبطال هذه الاخطار .

إن المناخ العملي لهذه الدورة والتزام منظمتنا بتحقيق النتائج يعطياننا أسبابا قوية لكي نتوقع أن تعمل اللجنة الاولى في المستقبل القريب لا على تعزيز أنماط جديدة للامن العالمي فحسب بل أيضا على صياغة استراتيجيات وقائية من أجل بقاء البشرية وتعزيز السلم . إن جميع الدول مطالبة اليوم بإبداء الواقعية والشجاعة السياسية والعزم .

السيد واغنميكرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني عظيم السرور أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الاولى للجمعية العامة . ففي ظل قيادتكم الدينامية توجد آفاق واعدة بنجاح هذه الدورة . وبالنسبة لوفد هولندا ينطوي الامر أيضا على عنصر حسن الجوار ، إذ يشرفنا أن نجلس العام تلو العام الى جوار وفد مملكة نيبال . كما يتقدم وفدي بتمنياته الطيبة وتهانيه الى سائر أعضاء هيئة المكتب .

أغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أوجه تهاني وفدي الحارة الى رئيس الوفد السوفياتي نائب الوزير بيتروفسكي ، الذي استمعت لبيانه تـوا باهتمام كبير ، بمناسبة منح الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف جائزة نوبل للسلام .

لقد تكلم ممثل إيطاليا ، نيابة عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية ، فعبّر ببلاغة عن آرائه بشأن جدول أعمال السلم والامن لهذا العام . لذلك سأقتصر على إبراز بعض الجوانب ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لحكومتي في الحالة الدولية الراهنة .

تجتمع اللجنة الاولى هذا العام في ظل مجموعة من الاحداث العالمية التي لم يسبق لها مثيل وتبعث في بعض الاوقات على الخوف . لقد أحسن الامين العام التعبير عندما قال ، في تقريره عن أعمال المنظمة :

"نرى فجر عهد جديد في اوروبا ، وأشعة من نور في بعض المناطق ، ويلف مناطق أخرى ظلام عداوات قديمة وأحقاد جديدة" . (A/45/1 ، ص ٤)

وإذا أخذنا في الاعتبار الكامل هذه التطورات الجديدة ، وأعتقد أنه يجدر بنا ذلك ، فإن عملنا في اللجنة الاولى قد لا يكون كالمعتاد هذه المرة . وعوضا عن ذلك ، من الواضح أن علينا أن نستعرض عملنا ونكرس جهودنا بطريقة تجعل مشاريع قراراتنا تجسد على نحو كاف الحس الجديد بالاولويات التي نتشاطرها ، وهي أولويات أدت اليها الاتجاهات المتناقضة ، مثل إنهاء الحرب الباردة في اوروبا وما وراءها ، من جهة ، والاخطار المميتة التي نواجهها جميعا في الخليج من الجهة الاخرى .

وإني إذ أعوّل على ما تجمّع لدى هذه الهيئة من حكمة وخبرة أثق بأننا سوف نكون قادرين على ترجمة الآثار المتعددة والبعيدة المدى للحالة الدولية الجديدة الى عدد من المواضيع الإرشادية التي تبدو أهميتها واضحة لنا جميعا . وأشير الى القلق العميق والواسع الذي أحدثته مخاطر انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية المستمر دون هوادة . إن بلادي ملتزمة التزاما شديدا بأن تكافح بحماس كبير هذه الاخطار الزاحفة .

ومن الجلي أنه يتعين الانتهاء دون أي تأخير من المفاوضات الجارية في جنيف بشأن الحظر الكامل والعالمي والقابل للتحقق بصورة فعالة لاستحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية - أي خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩١ . ومع كل الاحترام الواجب ، لم يعد بوسع المجتمع الدولي برمته أن يرجئ تحقيق ذلك الهدف . إن الإلحاحية يجب ألا تكون بعد الآن لفظة جوفاء والمواعيد النهائية المحددة يجب ألاّ تمدد . فقد آن الآوان لإزالة آخر العقبات المتبقية . إن هولندا سوف تبذل كل جهد لتحقيق تلك الغاية . وينبغي لدورة الجمعية العامة أن تساعدنا في مساعينا المشتركة

باعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة . إن الاجتماع الوزاري إذا ما أعد له الإعداد المناسب سوف يمثل قيمة كبيرة في تقدمنا نحو الاتجاه السليم . وعلى أية حال ينبغي إبرام الاتفاقية في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٢ .

وعام ١٩٩١ هو العام الذي ستنشأ فيه المؤسسات بموجب الاتفاقية والذي سيتعين علينا الإعداد له . إن أعضاء اللجنة يدركون جميعا أن هولندا ترحب ترحيبا مخلصا بتواجد منظمة معاهدة الاسلحة الكيميائية على أرضها . وعلاوة على ذلك ترى هولندا أن من الجوهري تعزيز صلاحية الامين العام في التحقيق في أي استعمال مزعوم للاسلحة الكيميائية ريثما تدخل اتفاقية الاسلحة الكيميائية حيز النفاذ . واسترعي انتباه اللجنة الى التقرير المقدم بشأن هذه المسألة من مجموعة من الخبراء المؤهلين الى الامين العام في آب/أغسطس ١٩٨٩ . ونحن من جانبنا اقترحنا في عدة مناسبات أن تقبل الدول سلفا دخول الخبراء الذين يرسلهم الامين العام الى أراضيها في حالة الادعاء باستخدام الاسلحة الكيميائية .

وبصورة مماثلة تستأهل الاسلحة البيولوجية اهتمامنا الكامل . فلنبحث مستقبل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة . وقد بينت التجربة السابقة أن من الواضح أن هذه الاتفاقية لابد من تعزيزها . وكخطوة أولى يتعين علينا أن نحض على التقيد العالمي للدول بوصفها اطرافا في الاتفاقية ، وليس بوصف ذلك هدفا هاما في حد ذاته فحسب ، ولكن أيضا بوصفه وسيلة لتعزيز القاعدة الاخلاقية لمنع استخدام وحيازة الاسلحة البيولوجية . وكخطوة ثانية ينبغي لنا أن نبدأ بداية حقيقية بالتنفيذ الكامل والعالمي لتدابير بناء الثقة الحالية التي اتُفق عليها بالفعل في المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الاطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) الذي عقد في عام ١٩٨٦ . وأدرك أن تلك التدابير تفتقر الى الشيء الكثير . لكن ينبغي لنا أن نفكر في طرق تحسينها حتى تحقق على أفضل وجه الهدف منها ، وهو بناء الثقة في التقيد . وأخيرا وبأمل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث المقبل في عام ١٩٩١ ، نرى

أن من الضروري على الاقل البدء بالنظر بصورة نشيطة في مختلف المسائل والإمكانيات المتعلقة بوضع نظام تحقق لاتفاقية الاسلحة البيولوجية .

أما الموضوع الثاني الذي أريد طرقه فيتعلق بعدم انتشار الاسلحة النووية . لقد أثبتت معاهدة عدم الانتشار التي مضى عليها الآن أكثر من ٣٠ عاما أنها أداة جوهرية في الكفاح ضد انتشار الاسلحة النووية . لذلك فإن مما يدعو الى المزيد من الاسف أنه على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلتها أطراف عديدة ثبت أن من المستحيل اختتام المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار باعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء . ومهما يكن عليه الامر لا ينبغي لهذه الانتكاسة أن تطمس حقيقة أنه قد تحقق الشيء الكثير ، قبل المؤتمر الاستعراضي وخلاله . وما تحقق من نقاط الالتقاء يجب ألا يضيع . وإننا إذ نتطلع الى المستقبل يجدر بنا أن نحول دون أن تصبح معاهدة عدم الانتشار رهينة جانب بعينه من جوانب عملية نزع السلاح النووي . وبدلا من ذلك علينا أن نركز جهودنا المشتركة على زيادة تعزيزها ونجاحها في سبيل أمننا جميعا .

المسألة النووية لها جوانب عديدة . فمن المؤكد أن نزع السلاح النووي والتجارب النووية تتعلق بعدم انتشار الاسلحة النووية . ولكن علاقتها ليست علاقة ساكنة . ولاتزال حكومة بلادي تعتقد أن حظر التجارب الشامل لايزال صالحا تماما بوصفه غاية جوهرية . بيد أنه لا يتعين طرقه بمعزل عن عملية نزع السلاح النووي ، بل بوصفه جزءا منها .

وندرك أن جميع الدول تعلق أعلى الاولوية على تحقيق الحظر الشامل لتجارب الاسلحة النووية ، ونحترم قناعاتها بهذا الشأن . وينبغي أن نستمد التشجيع من حقيقة أن المستوى الفعلي لتجارب الاسلحة النووية لهذا العام أقل من العام الماضي بدرجة ملموسة . ونؤمن أيضا بوجود مجال للمزيد من التخفيضات ، من حيث العدد والنتيجة ، في تجارب الاسلحة النووية الى الحد الادنى كما لاحظ وزيري في بيانه أمام مؤتمر نزع السلاح في ٦ شباط/فبراير من هذا العام . ومن المرجح أن يتأكد ذلك الاتجاه ، إذ أن

الظروف تبدو مؤاتية لإجراء تخفيضات كبيرة في الترسانات النووية لدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مع إبرام اتفاق في ظل محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية في منظور وإمكانية محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية ، المرحلة الثانية ، والمحادثات المتعلقة بالقوات النووية الاستراتيجية . وسيؤثر هذا لا محالة نهجنا نحو التجارب النووية . إن تخفيض التجارب النووية عند حدها الادنى لابد أن تكون له جدواه من الناحية التقنية والسياسية . ونتوقع من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي العمل على أساس هذا المبدأ .

ونرحب بموافقة مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ومجلس السوفيات الاعلى مؤخرا على التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية . ونامل ، بل ونتوقع ، أن تستانف عما قريب المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي حول فرض حدود وسيطة أخرى على التجارب النووية وفقا لالتزامهما في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

هذه التطورات توفر خلفية مشجعة تمكن مؤتمر نزع السلاح من أن يستانف في عام ١٩٩١ أعماله الخاصة بالبند ١ من جدول أعماله ، "حظر التجارب النووية" . ويمكن إحراز تقدم بالنسبة لمختلف القضايا المضمونية المتعلقة بالتحقق والالتزام ، وكذلك بالنسبة لهيكل أي حظر مقبل للتجارب النووية ونطاقه . ويمكن للجنة مخصصة تشكل حديثا أن تتناول الجوانب المختلفة لنظام كامل للتحقق ضمن معاهدة لحظر التجارب التام ، يشمل وسائل مختلفة متكاملة للرصد منها الاهتزازية والبيئية والجوية ، الى جانب التدابير التعاونية وكذلك التفتيش في الموقع حيثما اقتضى الامر ذلك . ويمكن لهذه المداولات في اللجنة المخصصة أن تمهد السبيل في نهاية المطاف للمفاوضات حول حظر التجارب النووية . إلا أننا لا نعتقد أن مؤتمر تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ يمكن أن يكون طريقا مختصرا صوب الحظر الشامل للتجارب . فهذا الحظر يتطلب ، قبل كل شيء ، قدرا كبيرا من العمل المضموني المسبق ، إذ يتطلب ، بين عدة أمور ، وضع آليات التحقق اللازمة في مكانها . على أن مؤتمر التعديل سيتيح فرصة طيبة لتبادل صريح وبناء للآراء حول الموضوع . وستسهم هولندا بالطبع في ذلك .

ومما يقلقنا بشكل خاص الانتشار المستمر للقذائف ولتكنولوجيا القذائف ، مما لا بد وأن يزيد من تزعزع الاستقرار الاقليمي . وقد انضمت هولندا مؤخرا ، مع شركائها دول "البينيلوكس" ، الى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف . ونامل أن تحذو بلدان أخرى حذونا أو تلتزم بطرق أخرى لممارسة ضبط النفس في تصديرها للتكنولوجيا الحساسة .

وبصفة عامة ، فنحن في مسيس الحاجة الى النظر من جديد في سياساتنا تجاه تصدير الاسلحة ونقلها . وهذه مسألة معقدة للغاية ، إلا انه يجب علينا إيجاد السبل لتوسيع نطاق التعاون الدولي وتعميقه بغية التوفيق بين السياسات الوطنية في هذا المجال . وان نتمكن من علاج التنافر الموجود الآن بين القوانين الوطنية المتعددة والمتضاربة التي تنظم التصدير ، إلا اذا وافقنا على ترتيبات دولية جديدة وبعيدة المدى . ولن نحل هذه المشكلة بين عشية وضحاها ، ولكن لنبدأ على الاقل . ونظرا للطابع العالمي للامم المتحدة ، فإنها تبدو في مركز يسمح لها بالاضطلاع بدور تنسيقي . وفي هذا الصدد ، نرحب بالمقترحات المواتية التي تقدم بها الكثيرون ، ولاسيما فيما يتعلق بالتسجيل الاجباري لصادرات الاسلحة لدى الامم المتحدة . ووكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد أكاشي ، أشار الى هذا الاقتراح في البيان المشجع الذي أدلى به أمس . ونحن نتطلع الى تقرير الخبراء الحكوميين بشأن الشفافية والوضوح في نقل الاسلحة التقليدية الذي سيقدم الى الجمعية العامة في العام القادم .

وأود أن أتطرق أخيرا الى موضوع نزع السلاح التقليدي الاقليمي . فبالرغم من وضع هذه القضية على جدول أعمالنا لسنوات عديدة ، يبدأ تركيز مداولاتنا عليها الآن . وتبين التجربة الاوروبية انه بانحسار تهديد الاسلحة النووية فإن المخاطر الكامنة وراء وقوع حرب تقليدية واسعة النطاق ، تصبح جديرة تماما بأن نوليها اهتمامنا الكامل . لقد أصبح إتمام الاتفاقية التي تعد من بين الاتفاقيات التي جرى التفاوض بشأنها في جميع الازمان في القارة الاوروبية بشأن القوات التقليدية ، أكثرها طموحا أمرا وشيكا . ونرى أن أهمية هذه الاتفاقية تتعدى النطاق الجغرافي السياسي الذي جرت فيه المفاوضات . وبينما تسلم مختلف البلدان بالحاجة الى الحلول الاقليمية الصرفة للصراعات السياسية والعسكرية فإنها قد تود أن تأخذ في اعتبارها ان النتائج المضمونية المتوقعة التي ستتمخض عنها اتفاقية فيينا يمكن أن تسهل عملية السعي الى تحقيق السلم والامن في المناطق الاخرى من العالم .

وكما قال وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح فإنه :

"ينبغي التعجيل بالجهود اللازمة للتوصل الى مزيد من الاتفاقات بالاستفادة من الحالة الناشئة عن التطورات الإيجابية والمذهلة التي وقعت في اوروبا." (A/C.1/45/PV.3 ، ص ٥٥)

وبالنسبة لدور الامم المتحدة في كل ذلك ، فإن المبادرات التي اتخذتها ادارة شؤون المؤتمرات تفجمنا . وبطبيعة الحال ، فإنه يقع على عاتقنا بصفتنا ممثلي الدول الاعضاء أن نحذو نفس الحذو وننتفع بقدر الإمكان من الفرص المتاحة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمدير وكالة تحديد الاسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة الامريكية السيد روبرت ليمان .

السيد ليمان (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدا بتهنئتكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . ان نزاهتكم وفعاليتكم ستعودان بالفائدة العميقة على اللجنة أثناء قيادتكم لنا في مناقشاتنا . إننا نتمنى لكم النجاح . وأتعهد ، باسم وفد الولايات المتحدة بمؤازرتكم .

لقد قلت أمام هذه اللجنة الموقرة منذ عام :

"لأول مرة منذ أجيال عديدة ، تبدو احتمالات السلم الحقيقي ... واعدة ." (A/C.1/44/PV.5 ، ص ١١)

لم يكن باستطاعتنا أن نعرف في ذلك الوقت السرعة التي كانت ستحدث بها التغيرات السياسية أو المدى الذي كانت ستبلغه ، السرعة التي سيصل بها نور الحرية الى كثير من الناس في منطقة معينة من العالم ، والسرعة التي سيطفأ بها هذا النور بوحشية في مناطق اخرى .

ورغما عن مأساة الغزو الذي قامت به مؤخرا دولة ذات سيادة ضد اخرى ، فإننا نأمل جميعا أن التغيرات السياسية الهائلة التي حدثت خلال الاشهر الثمانية عشر الاخيرة ستصبح أساس عالم أكثر سلما وازدهارا . إلا أن أزمة الخليج بينت بوضوح أن التغيرات الايجابية ليست تلقائية أو محتمة . وستعتمد كفالة عالم أكثر سلما وأمنا على ما نقوم به سويا بغية تحقيق أهداف ميثاق الامم المتحدة . هذا هو التحدي الذي نشترك في مواجهته ، وهذه هي مسؤوليتنا التي نتشاطرها .

وفيما يلي الرسالة التي أود نقلها : قد تختلف مصالح الامم ، وهي تختلف قطعا في نظرتها الى العديد من المسائل . غير أن الحكومات والشعوب في جميع الدول تتشاطر مسؤولية بناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا . ونحن جميعا نتشاطر ، من خلال العمل الهام الذي تضطلع به هذه اللجنة ، مسؤولية ضمان احراز تقدم مستمر في الحد من الاسلحة ونزع السلاح في عالم ينبغي أن يسوده التعاون بدلا من النزاع .

وللوفاء بهذه المسؤولية ، لا بد أن يشارك مزيد من الدول في العمل . ففي مجال الحد من الاسلحة ، كما هو الحال في مجالات أخرى ، هناك حاجة الى التكيف مع التغيرات السريعة التي يشهدها عالمنا . ويتعين على كل واحد منا أن يساعد في صياغة نهج جديد أكثر شمولا للحد من الاسلحة في فترة ما بعد الحرب الباردة . إلا أن المسؤولية عن الحد من الاسلحة أو الاهتمام بهذا الحد لا يقتصران على الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولا على أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي ، أو معاهدة وارسو . ولا يمكن لاوروبا، حيث تم احراز تقدم كبير ، أن تكون المنطقة الوحيدة التي يمارس فيها الحد من الاسلحة على الصعيد الاقليمي . يجب علينا جميعا أن نقبل مسؤولية جعل الحد من الاسلحة عنصرا أساسيا في زيادة الامن ، وتعزيز الاستقرار ، وإبدال المواجهة بالتعاون في العلاقات ، في كل منطقة من مناطق العالم .

ولا بد لكل الدول الممثلة هنا أن تتجاوز الجدل القائل بأن الحد من الاسلحة أمر لا يخصنا بل يخص مناطق أخرى أو بلدانا أخرى . علينا أن نتجاوز الوهم القائل بأنه ما لم تتحقق الرؤيا البعيدة المنال التي نشهد فيها نزع السلاح العالمي الشامل ، فلسنا بحاجة الى القيام بأي شيء في منطقتنا .

وتؤمن الولايات المتحدة بوجوب بروز التدابير العملية للحد من الاسلحة كسمة أساسية في صورة الامن الجديدة البازغة ، سواء في اوروبا أو في مناطق أخرى من العالم . أن أفدح الاخطار التي تحيق بالعالم في التسعينات ، ستظل تشمل تزعزع الاستقرار الاقليمي ، والانتفاضات المباغتة ، ونشوب النزاعات نتيجة لسوء التقدير وسوء التصور أو حتى العدوان المتعمد . ويمكن لهذه النزاعات أن تتفاقم تفاقما خطيرا بسبب انتشار الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والقذائف . والحد

الفعال من الاسلحة يمكن أن يساعد على تقليل هذه الاخطار . ولكن كيما يحقق الحد من الاسلحة الغاية المنشودة علينا جميعا أن نفي بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا .

ان الوفاء بمسؤولياتنا تجاه الحد من الاسلحة يقتضي منا جميعا اتخاذ تدابير محددة لمنع حدوث النزاعات وتسوية الخلافات سلميا . وهذا يعني اتخاذ مواقف بناءة وواقعية في كل المحافل . وهو يعني ادانة انتهاك الاتفاقات وتدارك أمر ليس التساهل إزاءه أو التماس الاعذار له . وهو يعني تطبيق نفس المعايير على كل الدول .

لقد اضطلعت الولايات المتحدة بدورها ويسرنا أن تسنح لنا هذه الفرصة لكي نستعرض التقدم المحرز مؤخرا ، ونتشاطر آراءنا حول جميع المسائل المدرجة في جدول أعمال هذه اللجنة والمتعلقة بالحد من الاسلحة والامن . وسنتوخى الصراحة ونأمل أن يتحلى الاخرون بنفس القدر من الصدق .

تشعر الولايات المتحدة بالتفاؤل إزاء المنجزات التي تحققت في مجال الحد من الاسلحة في الآونة الاخيرة ، واحتمال تحقيق المزيد . ونحن على استعداد لمواصلة العمل بنشاط في اللجنة الاولى ، وغيرها من المحافل ، من أجل تعزيز الامن والاستقرار الدوليين والاقليميين واحراز تقدم حقيقي .

واسمحوا لي أن أشير بايجاز الى وجهات نظر الولايات المتحدة حول الحالة الدولية الراهنة .

على الصعيد الثنائي ، بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتخفيض أسلحتهما النووية . ونقوم حاليا بتنفيذ معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى لعام ١٩٨٧ وذلك بتدمير قذائف القوات النووية المتوسطة المدى . وقد أكملت الولايات المتحدة تدمير كل منظومات القوات النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى التابعة لها (برشينغ ١-ألف) وهي بصدد تدمير منظومات القوات النووية المتوسطة المدى والاطول مدى (برشينغ ٢) والقذائف الانسيابية الارضية . وتتضمن معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى أيضا أحكام تحقق هي أكثر هذه الاحكام شمولا بالقياس الى جميع اتفاقات الحد من الاسلحة التي ابرمت حتى الآن ، وتتضمن هذه الاحكام الكشف الموقعي وغيره من التدابير التعاونية . وقد أثبت نظام التحقق هذا جدواه .

ان تنفيذ معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى التي تشمل القضاء على فئة كاملة من القذائف الامريكية والسوفياتية في العالم قاطبة ليس الا دليلا على التزام الولايات المتحدة بالتدابير العملية والفعالة الرامية الى الحد من الاسلحة النووية وتخفيض أو إزالة أشد العناصر زعزعة للاستقرار من ترسانات الاسلحة النووية الحالية . كما ان معاهدة القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى تمثل خطوة أساسية في الدلالة على التزام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بتحقيق الاهداف المحددة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار .

ومن دواعي سروري أيضا أن أعلمكم بأن الرئيسين بوش وغورباتشوف قد وقعا في القمة التي عقدت في حزيران/يونيه في واشنطن بروتوكولي تحقق هامين لمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية . ويتضمن هذان البروتوكولان أساليب تقنية معقدة لتوفير تحقق فعال من المعاهدات ، بما في ذلك القياس الموقعي المباشر لنتائج التفجيرات .

وقد أتاح هذان البروتوكولان لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة أن يوافق على التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل لا شيء . ويعد هذا انجازا بالغ الاهمية .

وبتطبيق بروتوكولي التحقق الجديدين ستكون الولايات المتحدة مستعدة لاقتراح اجراء مفاوضات بشأن إمكان زيادة تحديد التجارب النووية على نحو يكون معقولا من وجهة نظر الامن القومي فيساهم في الاستقرار مع الحفاظ على الطمأنينة الى وجود رادع موثوق به وآمن وفعال .

ان الرئيس ملتزم التزاما راسخا بالسير خطوة خطوة وبالسعي الى التوصل الى الحظر الشامل على التجارب بوصفه هدفا طويل المدى للولايات المتحدة . بيد أننا مقتنعون بأنه ما دام محتما على الولايات المتحدة أن تعتمد على الاسلحة النووية للردع ، يظل محتما علينا أيضا أن ننفذ برنامجا معقولا للتجارب . وعلى الولايات المتحدة أن تجري التجارب على الاسلحة النووية لضمان توفر أعلى مستويات السلامة

والامن والموثوقية بشكل دائم . والتصرف بخلاف ذلك سيؤدي الى عدم التيقن من صلاحية مخزوناتنا من الاسلحة ويمكن أن يمنعنا من اجراء أية تحسينات تتصل بالامن والسلامة والقدرة على البقاء . وهذا من شانه أن يقوض الاستقرار ولا يعززه .

ان الاستقرار لن يعزز عن طريق الابقاء على رادع آمن وموثوق فحسب بل باحراز تقدم في تخفيض ترسانات الاسلحة النووية الهجومية الاستراتيجية على نحو يجعل العالم اكثر أمنا . وسيكون لمعاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية التي يجري التفاوض بشانها الآن تاثير لم يسبق له مثيل في تحقيق تخفيضات يمكن التحقق منها على نحو فعال ، وخاصة في النظم التي تشكل تهديدا كبيرا . كما ان معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ستشكل خطوة هامة في سبيل جعل تشكيلات القوات تشكيلات أكثر مدعاة للاستقرار .

بيد أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لن يتوقفا عن التفاوض بشأن الاسلحة الاستراتيجية بعد ابرام معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، فقد اتفقنا ، من حيث المبدأ ، على اجراء محادثات جديدة بشأن الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والصلة بين الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والدفاعية . وكما ورد في البيان الصادر عن الرئيسين بوش وغورباتشوف في قمة واشنطن ، فان أهداف المفاوضات المقبلة بشأن الاسلحة الهجومية الاستراتيجية هي كما يلي :

"تخفيض خطر اندلاع الحرب ، ولا سيما الحرب النووية ، وضمان الاستقرار الاستراتيجي ، والشفافية والقدرة على التكهن من خلال المزيد من التخفيضات في الترسانات الاستراتيجية لكلا البلدين من أجل تحقيق الاستقرار ".

كما وافق الطرفان على مواصلة المحادثات المتصلة بالدفاع والفضاء "دونما ابطاء" ومناقشة الصلة بين الاسلحة الهجومية والدفاعية والسعي الى التوصل الى اتفاق على إقرار الصلة الصحيحة بين الاسلحة الهجومية الاستراتيجية والدفاع آخذين بعين الاعتبار التخفيضات في القوات الهجومية الاستراتيجية المؤدية الى الاستقرار وظهور التكنولوجيات الجديدة . وفي محادثات الدفاع والفضاء سنستمر في الاعراب للاتحاد السوفياتي عن حرصنا على التوصل بصورة تعاونية الى التوازن المحقق للمزيد من الاستمرار .

وأخيرا ، فيما يتصل بالجهود الامريكية السوفياتية الثنائية لتحديد الاسلحة ، أود أن أشير الى تعليقات الرئيس بوش الى الجمعية العامة منذ أسبوعين بشأن الاتفاق المبرم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيه لتدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية . وقبل عام كان الرئيس قد طرح تحديه ، وقد استجبنا واستجاب زملاؤنا السوفيات بجسارة لذلك التحدي . والاتفاق الامريكي السوفياتي الثنائي الجديد بشأن الاسلحة الكيميائية لا يطالب بتدمير عشرات الآلاف من الأطنان من مخزونات الاسلحة الكيميائية فحسب ، وإنما أيضا بوقف انتاج الاسلحة الكيميائية وبالتعاون في مجال تطوير اجراءات التدمير الآمن من الناحية البيئية .

إن الاتفاق يكمل تبادل البيانات بشأن الاسلحة الكيميائية في كانون الاول/ ديسمبر الماضي بين موسكو وواشنطن المرخص بموجب مذكرة التفاهم المتفق عليها في "وايومنغ" . وبموجب مذكرة التفاهم تلك أجرينا أيضا سلسلة من الزيارات المتبادلة المفيدة للغاية لمواقع الاسلحة الكيميائية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وقد ساعد تبادل البيانات والزيارات على توصل كل منا الى فهم أفضل لبرامج الطرف الآخر بغية التعجيل بالمفاوضات .

وبالرغم من التطورات الإيجابية للغاية الناجمة عن هذه الاتفاقات الثنائية ، نعترف نحن وشركاءنا السوفيات اعترافا تاما بأن الاتفاقات الثنائية لا يمكن أن تحل محل اتفاقية متعددة الاطراف تخلص العالم من أهوال الاسلحة الكيميائية . فهذه الاتفاقات الثنائية تدلل على التزامنا بالقضاء على هذه الآفة الرهيبة ، لكن الاقل وضوحا هو التزام بعض الآخرين . وتدلل اتفاقاتنا الثنائية كذلك على جهودنا المخلصة لتطويق المشكلة . وقدر الإخلاص الذي يسعى به الآخرون الى ايجاد الحل - عندما يهددون باستخدام الاسلحة الكيميائية ضد الناس في الشرق الأوسط وضد القوات من جميع الامم المشاركة في تنفيذ جزاءات الامم المتحدة في الخليج الفارسي هو موضع تساؤل .

إن العمل الحيوي الهام لمؤتمر نزع السلاح في التفاوض على الحظر الشامل للاسلحة الكيميائية - على استحداثها وانتاجها وتخزينها وكذلك على استخدامها - يثير بحدة التساؤل عن مدى مقدرة كل منا على تحمل مسؤولياته . إن جميع قضايا الاسلحة

الكيميائية موضوعة على طاولة البحث ، بما في ذلك القضايا الحرجة كالتفتيش على أساس التحدي والعالمية والمساعدة والجزاءات . والاختلافات حقيقية . والسير بالمفاوضات الى اختتام ناجح يمثل تحديا أكيدا . وإذا كان الالتزام بالحظر الشامل للاسلحة الكيميائية حقيقيا ، فإن الاختلافات ستحسم والمفاوضات ستتمخض عن حلول توفيقية تجعل من الممكن فرض حظر شامل للاسلحة الكيميائية يخدم مصلحتنا جميعا . ولا يسعني إلا أن أكرر توصية الرئيس بوش الى الجمعية العامة منذ بضعة أسابيع بأننا كمجتمع عالمي يجب أن نتصرف ، لدرء استخدام الاسلحة اللاانسانية كغاز الخردل وغاز الاعصاب فحسب ، ولكن أيضا للقضاء النهائي على هذه الاسلحة قضاء تاما .

وأود أن أنوه بمحفلين اضافيين هامين متعددي الاطراف لتحديد الاسلحة . وهذان المحفلان سيسهمان اسهاما كبيرا في خلق نظام جديد لما بعد الحرب الباردة في أوروبا . وفي العام الماضي ، قطعت أوروبا طريقا اتسم بمعالم تاريخية حقا : تداعي حائط برلين ، مما يرمز الى بدء نهاية تقسيم أوروبا ؛ وقمة لندن ، التي سجلت رؤيا أعضاء منظمة حلف شمال الاطلسي للشكل المبدئي الذي ستكون عليه أوروبا ؛ والاتفاق المسمى باشنين زائد أربعة ، معلنا انهاء تقسيم ما بعد الحرب الذي اتسم به العالم الاوروبي بالشكل الذي نعرفه فيه . وما هذه إلا بعض الاحداث التي جعلت العالم مسحورا .

ويبدو الآن يقينا أن المتفاوضين في فيينا ، وهم يستلهمون من هذه التطورات الرائعة ، سيكفلون في أقل من عامين ما كان يراودهم لما يزيد على ١٥ عاما من المفاوضات بشأن تخفيضات متوازنة ومتبادلة للقوات : أي معاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوروبا .

وأهمية معاهدة خفض القوات التقليدية لمنظمة حلف شمال الاطلسي ومعاهدة وارسو الى مستويات متساوية والمطالبة بالقضاء على الاسلحة الزائدة والتحقق من تدميرها ، لم تتضاءل من جراء التغيرات البالغة الاهمية في أوروبا الشرقية . ولا يمكن إلا لمثل هذه المعاهدة أن تجسد التعهدات الملزمة الكفيلة بأن تبقى الاتجاهات الحالية صوب المزيد من الاستقرار ثابتة وفي مسارها .

إن الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف ، في اجتماعاتهما في واشنطن وهلسنكي في هذا الصيف ، أكدا على أهمية كفالة إبرام اتفاق بشأن القوات التقليدية في أوروبا . ويحدونا الأمل في أن يستكمل هذا الاتفاق حتى يتسنى التوقيع عليه أثناء اجتماع القمة المقبل لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في باريس في الشهر القادم .

بيد أن مسؤوليتنا تمتد الى أبعد من ذلك . ففي قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقودة في لندن ، التزم الأعضاء بإجراء مفاوضات فورية للمتابعة بنفس العضوية والولاية ، لمعالجة مسألة القوة البشرية العسكرية وغيرها من المسائل . كما أن الولايات المتحدة أعلنت عن استعدادها للبدء في مفاوضات مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن القوات النووية القصيرة المدى حالما يتم التوقيع على اتفاقية بشأن القوات التقليدية في أوروبا .

وتتابع الولايات المتحدة وحلفاؤها في الأطلسي متابعة نشيطة المفاوضات في فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن : وهي المفاوضات الجارية فيما بين جميع الدول الـ ٣٤ المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . وقد نتج عن هذه المحادثات حلقة دراسية لم يسبق لها مثيل عن المذهب العسكري جمعت بين الزعامات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومعاهدة وارسو والدول المحايدة والدول غير المنحازة حول طاولة واحدة في وقت سابق من هذا العام .

ويحدونا الأمل أيضا أن يتضمن الاتفاق بشأن تدابير بناء الثقة والأمن تدبيرا جسورا آخر من شأنه أن يوفر آلية للنظر في الأنشطة غير العادية ذات الطابع العسكري . وبموجب هذا التدبير سيكون لأي دولة من دول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الحق في أن تطلب من أي دولة أخرى تفسيرات مرضية لأسئلتها فيما يتصل بالأنشطة المشبوهة خارج الثكنات وعلى غير موعد . وسيكون هذا التدبير خطوة رئيسية صوب تحقيق أهداف تدابير بناء الثقة والأمن . في الشفافية والانفتاح في الشؤون العسكرية ، وهي متطلبات أساسية لتوفير الثقة والاستقرار .

إن الصور المتناقضة الى حد صارخ للقوات التي تغادر أوروبا من ناحية والقوات التي توزع في شبه الجزيرة العربية من الناحية الأخرى توضح لنا نقطة واحدة ، بالرغم

من اننا قد قطعنا شوطا طويلا في اوروبا ، فإن بعض المناطق الاخرى لم تبدأ الخطوة الاولى في الطريق المفضي الى السلم الحقيقي . إن عدوان العراق المتعمد الكويت ، على سبيل المثال ، وما لدى العراق من قذائف متقدمة واسلحة كيميا وتكنولوجيا نووية يجعل من المستحيل تجاهل الحاجة الى وقف انتشار هذه القـــ فانتشار هذه الاخطار ليس مسألة "الذين يملكون في مواجهة الذين لا يملكون" ا يتذرعون بها في بعض الاحيان . إن الانتشار ، بدلا عن ذلك ، هو تهديد لنا جميع تهديد للاستقرار وتهديد للسلم .

اسمحوا لي أن أنتقل الآن الى نظرة اشمل لموضوع عدم الانتشار النووي . أسعدنا أن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٠ كان مؤتمرا ناجـ ولقد أجرى المؤتمر استعراضا دقيقا لسير المعاهدة عبر السنوات الخمس الماضية سلمت الغالبية العظمى من الاطراف في المؤتمر الاستعراضي بالإسهام الهام الذي تق معاهدة عدم الانتشار للسلم والامن الدوليين . وأكدت الغالبية العظمى على التزا بالمعاهدة واعربت عن تاييدها لاهدافها .

وقد التزم العديد من الاطراف في المعاهدة ، في ملاحظاتهم في الجلسات ال للمؤتمر ، بتمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ ورفضوا الشروط المفروضة على تمديده ومنسعى بدورنا الى تحقيق التمديد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ .

لقد أحرز تقدم في بعض المسائل الهامة جدا وأمكن التوصل الى اتفاق عام بشأنها تضمن صياغة قوية تعبيرا عن الحاجة الى توفر ضمانات كاملة كشرط للامدادات النووية الهامة ، والى قيام رقابة أكثر إحكاما على تصدير التكنولوجيا النووية ، والى الالتزام على نحو دقيق بالتعهدات الواردة بالمعاهدة .

وأكد المؤتمر من جديد دور المعاهدة في تعزيز تطور الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، واعترف بأهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال . وأكد أن ضمانات الوكالة توفر تأكيدا بأن الدول ممتثلة لتعهداتها ، وتساعد الدول في إظهار هذا الامتثال .

والواقع أن الاتفاق العام أمكن التوصل إليه بشأن معظم المسائل التي تناولها البحث في المؤتمر ، ويعتبر هذا انجازا بالغ الدلالة نظرا للاهمية الكبيرة لهذه المسائل وتعقدها . وعلى وجه العموم ، أنجز عمل إيجابي كبير في المؤتمر الاستعراضي .

وتدرك شعوب العالم ، أن هذا العالم سيكون أكثر سلاما وأمنا واستقرارا بوجود معاهدة عدم الانتشار مما سيكون عليه الحال دون وجودها . ولكن يثير فزعنا أن بعض الدول حاولت أن تجعل مستقبل معاهدة عدم الانتشار مرهونا بالحظر الشامل للتجارب وهو قضية منفصلة . والولايات المتحدة لا توافق أيضا على نهج هذه البلدان نفسها الداعي الى تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب وتحويلها الى اتفاق للحظر الشامل للتجارب ، هذه التكتيكات ، في رأينا ، تتجاهل التقدم الحقيقي الذي أحرز في النطاق الكامل للمسائل المتعلقة بتحديد الاسلحة النووية ، وتحول الانتباه عن طائفة من المسائل الاخرى الهامة المتعلقة بتحديد الاسلحة . إنهم يخاطرون بتدمير معاهدة عدم الانتشار وتقويض أهدافها .

ومن بين المسائل التي أثيرت في المؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار ، مسألة الضمانات التي تقدمها الدول الحائزة للاسلحة النووية الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي التزمت بعدم حيازة أو امتلاك الاسلحة النووية ، مثل تعهد الدول

الحائزة للاسلحة النووية بعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول التي تنضم الى معاهدة عدم الانتشار .

إنني أغتنم هذه الفرصة لكي أبين مرة أخرى سياسة الولايات المتحدة بشأن هذا الموضوع : إن الولايات المتحدة لن تستخدم الاسلحة النووية ضد أي دولة غير حائزة للاسلحة النووية تكون طرفا في معاهدة عدم الانتشار أو في أي التزام دولي مماثل بعدم حيازة أجهزة متفجرة نووية ، إلا في حالة الهجوم على الولايات المتحدة أو أراضيها أو قواتها المسلحة ، أو على حلفائها ، من جانب هذه الدولة متحالفة مع دولة حائزة للاسلحة النووية أو منخرطة مع دولة حائزة للاسلحة النووية في القيام بهذا الهجوم أو مواصلته .

لقد التزمنا بهذه السياسة ، ولكننا سنظل ، اتساقا مع موقفنا المعروف جيدا ، على استعداد لبحث وجهات نظر الآخرين .

وفي الوقت الذي يستمر فيه إحراز تقدم كبير في المفاوضات بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الاسلحة النووية ، وفي المفاوضات الخاصة بالقوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وفي تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار وفي مؤتمر نزع السلاح ، لا تزال المنازعات والتوترات القائمة منذ زمن بعيد تهدد السلم في بعض مناطق العالم .

إن الصراع الحالي في الشرق الاوسط ، واعتداء العراق الذي ليس له ما يبرره يؤكد أن الحاجة الملحة لان نقوم بصياغة وتنفيذ تدابير هامة لضبط السلوك العسكري ، وتشجيع الحوار المثمر وترتيبات الامن الإقليمية التعاونية ، والحد من انتشار الاسلحة وتشجيع الحلول السلمية للصراعات .

إن انتشار القدرات من حيث الاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، والقذائف القادرة على إيصالها ، يشكل خطرا كبيرا على الامن الدولي . وتلك التحديات الآخذة في الظهور تتطلب رد فعل مسؤولا .

ولئن كانت المفاوضات مستمرة في جنيف للتوصل الى حظر عالمي للاسلحة الكيميائية فإن علينا أن نحرص على ألا نشارك سهوا في نشر هذه الاسلحة قبل أن يتم وضع الاتفاقية وتحقق الانضمام العالمي لها .

على أن هناك مجالا آخر يجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده بصدده ألا وهو الاسلحة البيولوجية وتوجد منذ عدة سنوات معاهدة نافذة المفعول بشأن هذه الاسلحة ، وفي العام القادم سيعقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الاسلحة البيولوجية ونشجع جميع الدول التي لم تتبادل البيانات التي طالب بها الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٨٦ أن تفعل ذلك حتى لا تسمح بحدوث غموض وشكوك وعدم يقين ، أو تقلل من إمكانية حدوث ذلك . وبذا تعزز سلطة الاتفاقية وتزداد الثقة فيها .

وأخيرا فإن انتشار القذائف يهدد جميع مناطق العالم . وفي سنة ١٩٨٧ أعلنت سبعة بلدان سياستها المشتركة بالحد من انتشار القذائف القادرة على إيصال الاسلحة النووية . والآن يضم نظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف ١٢ عضوا ومن المتوقع أن ينضم إليه قريبا أعضاء آخرون . ونحن نحث جميع الدول على أن تلتزم بالخطوط التوجيهية لنظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف ، حرصا على مصلحة السلم والامن الدوليين .

والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة في تحديد الاسلحة بأية طريقة تبدو مناسبة . وقد اكتسبنا قدرا كبيرا من الخبرة في هذه المسائل . وليس هناك علاج عالمي ناجع للشواغل الامنية المعقدة التي يتناولها موضوع تحديد الاسلحة . وأي اتفاق لا بد من أن يوضع على أساس التاريخ الفريد لكل منطقة على حدة وظروفها الخاصة . ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تثق في أن تحديد الاسلحة الحقيقي والعملي يمكن أن يساعد في تعزيز الاستقرار وهذه حقيقة لا نستطيع تجاهلها .

وتضطلع الامم المتحدة ، واللجنة الاولى بشكل خاص بدور أساسي ومسؤوليات هامة في إحراز المزيد من التقدم في مسائل تحديد الاسلحة . ونحن في حاجة الى أن نبني على المنجزات الاخيرة للامم المتحدة ، التي تستحق الاشادة ، وذلك في

الوقوف في وجه العدوان والقيام بدور إيجابي وفعال في السعي الى حسم الصراع . إن رد الفعل الجماعي القوي لمجلس الامن إزاء الهجوم العراقي على الكويت يبشر بظهور مناخ جديد ودور متجدد للامم المتحدة . وقد استمعت الى أحد المعلقين الإذاعيين مؤخرا ، يقول إن الامم المتحدة بدأت ، أخيرا ، في العمل على النحو الذي أراده لها المؤسسون الاصليون . وفي هذا بعض المغالاة ، فإني أعتقد أن الامم المتحدة مرت بلحظات كثيرة تبشر بالنجاح خلال ٤٥ عاما من تاريخها ، وكانت لها كذلك أوجه قصور عندما حل الكلام محل المسؤولية . إن العزيمة التي أكدتها الامم المتحدة في الاسابيع الاخيرة تعطي الولايات المتحدة أملا كبيرا في أن تكون تلك الايام قد ولت وانقضت .

يجب على اللجنة الاولى أن تمارس عملها بنفس العزيمة والجدية . وقد حدث كثيرا في الماضي أن تميزت مداولاتنا هنا بعدم الواقعية وبالدعوات غير العملية لتحقيق أهداف غامضة ليس لها معنى في عالمنا المعاصر . إن التزامنا بضمان مستقبل أفضل لا يسمح لنا بأن نتجاهل حقائق اليوم الحالي . وفي عمل اللجنة الاولى سيبحث وفدي كل مشروع قرار بواقعية وجدية ، وسيزن بعناية فوائد مضمونة .

إننا نواجه الحاجة الى ترشيد عمل اللجنة الاولى . وإن كل بلد له الحق في أن يقدم مشاريع قرارات تعرب عن آرائه ، وينبغي أن تستخدم كل البلدان اللجنة الاولى باعتبارها وسيلة للتعبير عن وجهات نظرها . ولكن الاستخدام لا يعني اساءة الاستخدام . فيجب أن تكون قراراتنا واقعية متصلة بالموضوع وتستجيب لمشكلات حقيقية . يجب أن نستخدم الوقت بطريقة أكثر فعالية . ويجب أن تكون جهودنا موجهة بصورة أبلغ الى حقائق العالم الحالي .

ووفد الولايات المتحدة مستعد للعمل مع الجميع لدفع عملية الترشيد التي بدأت بالفعل . وقد وجدنا دواع للتشجيع في مناقشاتنا الاولية بشأن هذا الموضوع ونأمل أن تشارك جميع الدول في توخي هذا الهدف .

وعندما أتطلع الى جدول الاعمال الطموح المعروض أمام اللجنة الاولى اليوم أدرك تمام الادراك المناخ الجديد الذي أوجدته التغيرات التي حدثت في العالم والفرص الجديدة التي أتاحتها لهذه الهيئة هذه التغيرات . ويجب علينا جميعا أن نفي بوعد التعاون والتفاهم الذي أثاره توقع انتهاء الحرب الباردة ، ولنسمح لهذا المناخ الجديد أن يساعدنا على أن نرتقي الى مستوى تحديات المستقبل التي تواجهنا . فلا يمكننا أن نتقاعس أمام انتشار أسلحة التدمير الشامل ، والخطر الكامن في عدم الاستقرار الإقليمي وفي العمل المارق من جانب دول منفردة مثل غزو العراق غير الشرعي والوحشي للكويت .

دعوني أؤكد لكم ، يا سيادة الرئيس ، أن الولايات المتحدة ستقوم بدورها لوقف العدوان . والولايات المتحدة تقدر الرد الفعال من جانب المجتمع الدولي بأسره تقريبا ، المتمثل خاصة في التدابير التي اتخذتها الامم المتحدة في أزمة الخليج الراهنة . إلا أن المهمة تتعدى مجرد وقف المعتدي . فمهمتنا هي اقامة نظام يجعل من المتعذر على المعتدي تهديد السلم والازدهار . وتحديد السلاح الفعال عنصر هام في هذا النظام .

في نهاية هذه الدورة ، عندما يُقيِّم كل وفد أهمية مشاريع القرارات التي اعتمدت ، دعونا نعترف ثانية بأن الاعمال أهم من الاقوال . ولكي تكون مداولات اللجنة الاولى ذات معنى بالنسبة لقضايا نزع السلاح وتحديد الاسلحة الهامة ، يتعين على جميع الدول المعنية أن تسعى الى الاتفاق على نهج واقعية ، وأن تنفذ هذا الاتفاق متى توصلت إليه . فالنهوض بمسؤوليتنا لا يتطلب أقل من ذلك .

لقد آن الاوان لقيام المزيد من الدول والمزيد من المناطق بتشييد مستقبل أفضل باتخاذها خطوات ملموسة صوب الاستقرار وتحديد الاسلحة على الصعيد الاقليمي . من جانبنا ، بوسعي أن أؤكد للجنة ان الولايات المتحدة ستفيد مما نقوم به من عمل هنا في العمل على تعزيز الامن الاقليمي والدولي .

السيد هوهينفيلنير (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بادئ ذي بدء ، يا سيدي ، أن انقل اليكم أخلص تهاني وفد النمسا على انتخابكم رئيسا للجنة الاولى في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين . فانتخابكم ليس مجرد اشادة بخبرتكم الشخصية ومهارتكم في شؤون نزع السلاح فحسب ، بل انه أيضا اشادة ببلدكم ، نيبال ، التي ما فتئت ملتزمة بمهمة نزع السلاح النبيلة . وفي هذا الصدد ، دعوني أذكر فقط بالاجتماع الاقليمي المثمر جدا المعني بتدابير بناء الثقة والامن في آسيا ، الذي نظم بالتعاون مع ادارة شؤون نزع السلاح والمركز الاقليمي للسلم ونزع السلاح وحكومة نيبال ، والذي عقد في كاتماندو في كانون الثاني/يناير من هذا العام .

أود أيضا أن أؤكد لأعضاء مكتب اللجنة الآخرين على أن وفد النمسا سيقدم لهم الدعم والتعاون التامين .

منذ دورة الجمعية العامة الاخيرة شهد المجتمع الدولي تغييرات هائلة ، بل في الواقع جوهرية ، على المسرح الدولي ، وهي تغيرات لم نكن لنتصورها ، ناهيك عن التنبؤ بها ، قبل عام فقط . وكانت هذه التغيرات بعيدة الاثر بشكل خاص في القارة الاوروبية . ومما لا شك فيه أن ذروة هذه العملية كانت توحيد المانيا ، الذي حدث قبل اسبوعين تقريبا . وأود في هذا الصدد أن أتقدم بالترحيب القلبي والودي لوفد المانيا بيننا . والنمسا ، التي تقع تماما على الخط القديم الفاصل في قلب أوروبا ، تشعر أن توحيد المانيا ، وكذلك التغيرات في البلدان المجاورة لنا ، هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ، التي ترتبط النمسا معها أيضا بروابط تاريخية وثقافية قوية ، ستفتح الطريق أمام ادخال تغييرات بعيدة الاثر وايجابية على الحالة الامنية في اوروبا .

ونظام المجابهة يجري تحويله - الى غير رجعة - الى مفهوم آخذ في الظهور يقوم على الثقة والتعاون الوثيق والمنفعة المتبادلة . صحيح أنه لم تتوفر للامن في أوروبا هياكل جديدة واضحة المعالم بعد . لقد طرحت مبادرات وأفكار عديدة تجري مناقشتها الآن . وكلها تصب في الاتجاه الصحيح . وعليه ، فإننا واثقون تماما أن المناخ السياسي المحسن سيتطور عما قريب الى نظام شامل للامن في أوروبا غير المجزأة ، يأخذ في حسبانه المصالح الامنية لجميع المشاركين .

أود الآن أن أشدد بإيجاز على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد استفادة حاسمة من الإمكانيات الجديدة والفرص غير المتوقعة الناجمة عن اختفاء الصراع بين الشرق والغرب . بقدر المستطاع ، ينبغي لنا أن نتخلص من البنود القديمة النابعة من روح المجابهة والتي تحمل بصمات التوتر بين الشرق والغرب . يتعين علينا أن نركز على القضايا الواعدة ، وعلى المواضيع التي تتطلع الى الامام والتي تنطوي على إمكانيات جيدة في المستقبل . مع أن هناك شواهد على احراز تقدم ملموس في نزع

السلاح ، إلا أن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله في المستقبل ، لاسيما في المجال المتعدد الاطراف حيث يتسنى لجميع الدول ، كبيرة أو صغيرة ، أن تقدم مساهمتها . هذا هو الوقت للتحرك الى الامام . يجب أن نستفيد من الفرص القائمة لاحراز تقدم حقيقي في مختلف قطاعات نزع السلاح .

في هذا الصدد ، أود أن أعرب عن ارتياحنا العميق لان لجنة جائزة نوبل هذا العام منحت جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٩٠ للرئيس غورباتشوف لالتزامه الراسخ بالسلم ونزع السلاح . يود وفدي أن يعبر عن خالص تهانيه لوفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

في الوقت الذي نشعر فيه بالارتياح للتغيرات الدائرة في القارة الاوروبية ، لا ينبغي أن تغيب عن بالنا الاوضاع القائمة في أجزاء أخرى من العالم . لا يمكن النظر الى جميع الصراعات الاقليمية في اطار الشرق والغرب - إنها أبعد من ذلك . فالعداء القديم بين الشرق والغرب لم يكن دائما هو سبب الحالات السائدة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بل انه لم يكن حتى عنصر من عناصرها . ولن يكون من المفيد الاعتقاد أنه بإنهاء المجابهة بين الشرق والغرب فإن جميع الازمات الرئيسية في العالم ستحل بصورة آلية . فالاسباب الكامنة وراء معظم الصراعات الاقليمية تختلف اختلافا كليا عن أسباب التوتر السابق بين الشرق والغرب . ففزو الكويت واحتلالها وضمها غير الشرعي من جانب العراق أظهر بوضوح أن بعض الاعمال العدوانية ، وبعض الاخطار التي تتهدد السلم والامن بحاجة الى حلول تتناسب مع الحالة الإقليمية المعينة .

لن أبحث الآثار السياسية المترتبة على الاجراءات العراقية ولا آثارها على الامن الدولي ، لان المجتمع الدولي ندد بهذه الاعمال عدة مرات . إنني أحاول فقط أن أحدد النقاط الرئيسية التي تهم مناقشتنا لنزع السلاح . وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نستقي من الاحداث التي وقعت الدروس التالية :

أولا ، إن الاستقرار لا يتأتى من خلال بناء قوات مسلحة ضخمة ولا من خلال تكديس الاسلحة . بل إنها تزيد من انعدام الامن وإمكانية انتهاكه في أقاليم معينة . لذلك ،

يتعين علينا أن نضع مفاهيم أمنية تختلف عن المفاهيم القائمة على الردع وعلى ما يسمى بتوازن الرعب ، وهي مفاهيم لم يعد عليها الزمن فحسب ، بل انها تسفر أيضا عن نتائج لا يريدها أحد .

ثانيا ، ينبغي تفحص مسألة نقل الاسلحة عن كثب ، مع مراعاة ضرورة التمييز بين التجارة المشروعة بالاسلحة والاتجار غير المشروع بها . ومع أن طرق ووسائل معالجة هذا الموضوع لا تزال بحاجة الى نظرة فاحصة حريصة ، فإن فكرة السجل الدولي لرصد مبيعات الاسلحة فضلا عن انتاجها تبدو لنا فكرة واعدة .

ثالثا ، تستحق الجوانب الاقليمية لنزع السلاح اهتمامنا الحريص جدا . فقد أظهرت الأزمة الحالية الترابط الوثيق بين الامن العالمي والامن الإقليمي . لذلك ، يتعين مواصلة جهود نزع السلاح على الصعيدين العالمي والاقليمي على حد سواء ، آخذين بالاعتبار بشكل خاص التفاعل بين الاثنين . ونحن نرى أن من الضروري إيجاد طرق ووسائل مناسبة لتناول قضايا نزع السلاح ، لاسيما الاقليمية منها . بالتأكيد ، لا يمكن للمرء أن يحاول معالجة جميع وسائل نزع السلاح الاقليمية بنفس الطريقة ، وبنفس الوسائل أو في نفس المحفل . يتعين على المرء أن يحاول تحديد خصائص كل اقليم . ولا يمكن ايجاد حلول مناسبة إلا إذا درست هذه الخصائص دراسة دقيقة .

رابعا ، إن مسألة نزع الاسلحة التقليدية ونزع أسلحة الدمار الشامل مسألتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا . وعليه ، لن يكون من السليم بحث هذه القضايا على نحو منفصل انفصالا تاما . فنزع الاسلحة التقليدية غير ممكن دون اتخاذ خطوات مقابلة في ميدان أسلحة الدمار الشامل . من جهة أخرى ، من شأن احراز تقدم في الميدان الاخير أن يعزز الثقة التي تؤدي الى مناخ دولي محسن ، وبالتالي تؤدي أيضا الى نزع الاسلحة التقليدية .

خامسا ، وعلى الرغم من أن التهديدات الناشئة عن المواجهة بين الشرق والغرب أصبحت الآن في ذمة التاريخ ، مازال الطريق أمامنا طويلا لتحقيق عالم سلمي كليـــة . ومازال هناك عدد كبير من المشاكل الدولية والأخطار التي تحدق بالسلم والأمن . ومـــن ثم لا يحق لنا أن نستسلم لمشاعر الاطمئنان والرضا عن النفس ، بل يتعين علينـــا أن نكثف جهودنا ، وأن نعالج أيضا مسائل لقيت الاهمال عبر السنين في المناقشة الدوليـــة عن الأمن ونزع السلاح .

وأعود الآن الى جدول الأعمال المطروح أمام اللجنة . أولا ، أود أن أعقـــب بايجاز على البنود المتصلة بنزع السلاح النووي . في ضوء الآثار الرهيبة التي ستحيـــق بالعالم بأسره من استعمال الأسلحة النووية ، يتضح بجلاء أنه ينبغي أن يظل نزع السلاح النووي على قمة أولويات جدول أعمال نزع السلاح .

يواصل المجتمع الدولي الشعور بالرضا التام لتقدم التنفيذ في معاهدة ازالـــة القذائف ذات المدى المتوسط والمدى القصير ، التي يتقدم العمل في تنفيذها وفقـــا للجدول الزمني المحدد . ومع ذلك ، ينبغي ألا نغفل عن حقيقة مفادها أن القذائـــف ذات المدى المتوسط والمدى الأقصر التي تغطيها معاهدة القوات النووية المتوسطة ، لا تمثل إلا نسبة صغيرة للغاية من ترسانات الأسلحة النووية . ولهذا يتعين علينا أن نواصـــل السعي لاتخاذ مزيد من تدابير نزع السلاح النووي .

ونحن نلاحظ مع بالغ الاهتمام والرضا جهود الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لتخفيض مخزوناتهما من الأسلحة الاستراتيجية . ويشعر العالم بالتشجيع لمواصلة حـــل المشاكل المعلقة ، ويتطلع الى التوقيع على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية فـــي المستقبل القريب . وعلاوة على ذلك ، نرحب بالاستعداد البادي من الولايات المتحـــدة والاتحاد السوفياتي للتوصل الى اتفاق شان أبعد مدى ، اتفاق من شأنه أن يحقق المزيـد من التخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية النووية . ونحن نأمل أن تغطـــي المعاهدة الثانية الفئات المتبقية من الأسلحة النووية التي لا تندرج تحت نظـــام المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية - على سبيل المثال القنابل النووية المطلقة من الجو والقذائف الانسيابية المطلقة من البحر .

ومنذ عام ، أعربت عن قناعة وفد النمسا بأنه إذا كان الامن ممكنا بمستويات أكثر انخفاضا من القذائف النووية ذات المدى المتوسط والمدى الاقصر ، وبمستويات متناقصة من الاسلحة الاستراتيجية ، فمن الممكن أيضا أن يتحقق الامن بمستويات أدنى من الاسلحة النووية التكتيكية ، بالاضافة الى ذلك ، فان مسألة امكانية تخفيض هذه الاسلحة ينبغي استكشافها ، خاصة في ضوء التغيرات التي جرت في أوروبا . وكان من دواعي ارتياحنا خاصة التفكير الجديد الذي أظهرته الدولتان العظميان وحلفاؤهما فيما يتعلق بالاسلحة التكتيكية ، وخاصة بالاعلان عن امكانية سحب هذه الاسلحة من الاراضي الاوروبية . وفي رأينا أن التناقض المطرد في مستوى الاسلحة النووية ، أيا كان نوعها ، من شأنه أن يعزز الثقة ويتجنب خطر سوء الحسابات ، وبالتالي يسهم في ايجاد حالة أمنية أفضل .

إن مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية ستكون أحد البنود المتسمة بأهمية قصوى على جدول أعمالنا . ودعوني أذكر في هذا السياق ، أن النمسا ما فتئت تدعو الى حظر شامل للتجارب ، لأن هذا التدبير وحده هو الذي يشكل ضمانة ضد انتاج الاسلحة النووية أو تركيبها أو ادخال مزيد من التحسينات عليها . إن الحظر الفعال للتجارب سيكون أداة قيّمة للغاية في الجهود الرامية الى بلوغ نزع سلاح نووي حقيقي . وفي عام ١٩٨٧ ، أصدرت حكومتي نداء عاما الى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة من أجل الوقف الفوري للتجارب النووية ، ودعت الى التبكير ببدء المفاوضات الرامية الى الحظر الشامل للتجارب . ويسرنا أن نحيط علما بأنه ، منذ ذلك الحين ، نجحت الدولتان العظميان في وضع الصيغة النهائية لبروتوكولات التحقق لمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية لعام ١٩٧٤ ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ .

ومن ناحية أخرى ، هناك محاولات أخرى ما فتئت تبذل للتوصل الى الحظر الشامل للتجارب . إن اعادة تشكيل اللجنة المخصصة في اطار مؤتمر نزع السلاح في تموز/يوليه من هذا العام ، كانت بادرة مشجعة . ونحن نأمل في التوصل سريعا الى اتفاق بشأن الولاية التفاوضية لهذا المحفل ، خاصة في ضوء العمل الممتاز الذي قام به فريق

خبراء الظواهر الاهتزازية . وفي اعداد المرحلة الثالثة لموضوع التجارب للعام المقبل ، نؤيد انشاء رابطة بين هذا الفريق واللجنة المخصصة .

هناك بلدان أخرى اقترحت تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ وجعلها معاهدة شاملة . وعقب الاجتماع التحضيري الذي عقد في أوائل هذا العام ، سيعقد مؤتمر التعديل في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . ونظرا لالتزامها العتيد بالعمل على تحقيق حظر التجارب الشامل ، ستشارك النمسا في هذا المؤتمر بطريقة بنّاءة ومرنة .

في الشهر الماضي ، عقد في جنيف المؤتمر الاستعراضي الرابع لأطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وفيما يتعلق بتنفيذ هذه المعاهدة ، نلاحظ أن معظم أهداف المعاهدة تم الوفاء بها الى حد بعيد . ومع ذلك ، فمازال هناك عدد كبير من الدول خارج اطارها . ويرجح أن يكون السبب في ذلك هو أن المعاهدة تتسم بطبيعة تمييزية من حيث أنها لا تفرق بين الدول الحائزة للاسلحة النووية والدول غير الحائزة للاسلحة النووية - أي لا تفرق بين الاثرياء والفقراء ، اذا جاز هذا القول . ومن ناحية أخرى ، يتعين على المرء ألا يتغاضى عن حقيقة هي أن هذا النظام يرمي الى تجنب انتشار الاسلحة النووية ، وبالتالي تلافي اثارة التوترات أو تفاقمها . لذلك ، فاننا نلاحظ بعميق الأسف أن الأطراف في المؤتمر الاستعراضي الرابع لم تستطع الاتفاق على وثيقة ختامية .

ونظرا لأن النمسا تعتبر معاهدة عدم الانتشار صكا مفيدا ، فاننا نأمل بكل اخلاص في أن يكون في الاستطاعة التغلب على الصعوبات سريعا ، وفي أن تتوصل الدول الأطراف - استنادا الى المواقف المشتركة الراسخة - الى حل توفيقي دائم فيما يتعلق بالمهمة الموكلة اليها في عام ١٩٩٥ .

إن التبكير بابرام اتفاقية بشأن انتاج وتخزين وتدمير الاسلحة الكيميائية في أقرب فرصة ممكنة ، في اطار مؤتمر نزع السلاح ، مسألة تتسم بأهمية قصوى للمجتمع الدولي .

ونحن نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في اللجنة المخصصة المعنية بالاسلحة الكيميائية خلال العام الماضي ، وخاصة بصدد مسائل مثل الاسلحة الكيميائية القديمة ، والولاية القضائية والرقابة ، والتحقق ، والادعاء بوقوع استخدام للاسلحة الكيميائية ، مما يقترب بهذه الاتفاقية من مرحلة الاكتمال .

والمناقشة تنصب الآن على المسائل الجوهرية التي يقوم عليها النظام المقبل ، والتي تتسم بطبيعة الحال بالحساسية الشديدة والصعوبة . ومع ذلك ، نأمل في التوصل الى اتفاق بشأن المسائل المعلقة في أقرب وقت . ونحن نؤيد فكرة عقد اجتماع على المستوى الوزاري لحل المسائل السياسية المتصلة بهذه الاتفاقية . وترى النمسا أن اجتماعا كهذا قد يوفر قوة دفع جديدة ، وبالتالي يعجل بالمفاوضات .

وبذلك قد يتسنى عرض النص النهائي المعتمد على الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين . ومن نافلة القول أن هذه الاتفاقية ، حالما يتم الانتهاء منها ، لابد وأن تحظى بالانضمام العالمي اليها . إن مصادقة عدد محدود ليس إلا من البلدان من شأنه أن يعرض للخطر الهدف الذي يسعى المجتمع الدولي الى تحقيقه ، وسيكون بمثابة نكسة مؤسفة لعملية نزع السلاح متعددة الاطراف .

وما برحت النمسا تعترف اعترافا كاملا بالاهمية القصوى للاتفاقية المقبلة ، حتى وإن كانت دولة غير عضو في مؤتمر نزع السلاح . وقد حاولت دائما أن تتعاون بطريقة فعالة وخلاقة ، وأن توفر الدوافع البنّاءة لاجراء مفاوضات . وفي هذا السياق ، اسمحوا لي أن أذكر بأن وزير الخارجية الفيدرالي النمساوي ، في بيانه أمام مؤتمر نزع السلاح في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، قدم رسميا عرضا تفصيليا للنمسا بأن تستضيف في فيينا ، منظمة حظر التجارب الكيميائية المقترح انشاؤها . ونحن نأمل أن ينظر الى هذا العرض باعتباره مواتيا وواعدا ، وبالتالي أن يحظى بتأييد المجتمع الدولي .

وتشعر النمسا بالتشجيع إزاء النجاح الذي حققته المحادثات الثنائية بين الدولتين العظميين بشأن الاسلحة الكيميائية . ففي حزيران/يونيه ، وقع الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على اتفاق هام للغاية لوقف انتاج الاسلحة الكيميائية

وتدمير نسبة عالية من مخزوناتهما في المستقبل المنظور . ونحن نقدر أيضا جهودهما المبذولة للتوصل ، بنهاية هذا العام ، الى وثيقة عامة بشأن الاجراءات الشكلية للتفتيش ، وزيارة كل منهما لمرافق التدمير لدى الطرف الاخر . وهذه المساعي ، مقترنة بالبيانين المشجعين اللذين أدلى بهما الرئيس بوش ووزير الخارجية شفردنادزي في الدورة الحالية للجمعية العامة ، ستوفر بلاشك قوة دفع حاسمة للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح .

وقد كان للنمسا في ١٩٨٦ شرف ترؤس المؤتمر الاستعراض الثاني للدول الاطراف في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة . ومنذ ذلك الحين ، تقدمنا دوما في اللجنة الاولى بمشاريع القرارات ذات الصلة بشأن الاسلحة البيولوجية ، وسنفعل ذلك أيضا هذا العام . ولقد بدأنا بالفعل مناقشات مكثفة مع الوفود المعنية . ونحن ملتزمون بتعزيز الاتفاقية الى أبعد حد ، وعلى قناعة بأن المؤتمر الاستعراضي الثالث الذي سيعقد في عام ١٩٩١ ، سيتعين عليه أن يستطلع السبل والوسائل الكفيلة بادخال عنصر تحققي في نظام الاسلحة البكتريولوجية . ويعد تبادل البيانات ذات الصلة تدبيرا هاما للغاية في بناء الثقة . إننا ندعو كل البلدان التي لم تشارك بعد ، أن تفعل ذلك في المستقبل .

ونظرا لاهتمام النمسا بالاسلحة الكيميائية والبيولوجية ، سيتناول وفدي هذه المسائل بمزيد من التفصيل في مرحلة لاحقة من مناقشتنا .

وكما قلت سابقا ، فان تخفيض أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح التقليدي هما مسالتان ترتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا . والنمسا مثلها مثل العديد من البلدان الاخرى ، ما فتئت تولي اهتماما كبيرا لمسالة الاسلحة التقليدية . ولانزال مقتنعين بأن هذا المجال ينبغي أن يفحص بمزيد من العناية في مختلف المحافل الدولية ، خاصة في اطار الامم المتحدة ، والتركيز على جزء واحد فقط من نزع السلاح لن يؤدي على المدى البعيد الى نتائج هامة لان مسالة تخفيض الاسلحة هي أساسا مسالة شاملة . ونحيط علما بكثير من التقدير بأن الدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح تمكنت هذه السنة من اعتماد سلسلة مبادئ بشأن نزع السلاح التقليدي .

ويشرف النمسا أن تكون البلد الذي يستضيف الجولتين من المفاوضات الجاريتين في فيينا ، في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

والمحادثات عن القوات التقليدية في أوروبا ، وهي ما تسمى بالمحادثات المعنية بالقوات التقليدية في أوروبا ، هي الآن في المرحلة الاخيرة قبل انعقاد قمة مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وتأمل الدول الـ ٢٢ المشاركة فيه في أن يتم التوصل الى اتفاق نهائي بصدد تخفيضات حاسمة للاسلحة التقليدية في غضون الاسابيع القليلة المقبلة . واتفاق القوات التقليدية في أوروبا سيحسن الوضع الامني في أوروبا تحسنا أساسيا ، لانه سيخفض الى حد كبير أنماط الاسلحة التقليدية التي يمكن أن تستخدم في عمليات هجومية . وبالطبع فان التخفيضات ستكون قابلة للتحقق . وفي هذا الاطار ، نحيط علما ، بتقدير خاص ، بالتسوية التي تم التوصل اليها مؤخرا في الاجتماع الذي جرى بين وزير الخارجية بيكر ووزير الخارجية شفاردنادزي . ونحن على ثقة بأن ما تبقى من المسائل سيحل في الاسابيع القليلة المقبلة ، وأن الامن في أوروبا سيشهد مزيدا من التعزيز بفعل خطوات اضافية ، فردية وثنائية ، في مجال نزع السلاح من جانب مختلف الدول ، وهي خطوات نرحب بها أيما ترحيب .

ونحن نتوقع أن يجري التوقيع فورا وبصورة رسمية على اتفاق القوات التقليدية في أوروبا الذي أشرنا اليه ، قبل بدء انعقاد قمة باريس بين ١٩ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر . وفي هذا السياق ، يود وفدي أن يعرب عن امتنانه للولايات المتحدة الامريكية

لانها نظمت في نيويورك بطريقة ممتازة الاجتماع الوزاري الاخير لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الذي كانت مهمته الإعداد لقمة باريس .

إننا نرحب باستعداد جميع الدول المشاركة في محادثات القوات التقليدية في أوروبا ، لاجراء مفاوضات جديدة بشأن نزع السلاح والامن بعد اجتماع هلسنكي في عام ١٩٩٢ ، وذلك في اطار يضم جميع الدول المشاركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

وفي المفاوضات المتوازية الجارية في فيينا ، تعالج ٢٤ دولة مزيدا من تدابير الامن وبناء الثقة . إن مهمتها هي أن تبني على ما أحرز بالفعل من نتائج في وثيقة ستكهولم لعام ١٩٨٦ وأن تتوسع فيها ، بغية صياغة واعتماد مجموعة جديدة من تدابير بناء الثقة والامن تكون مكملة بعضها لبعض وتستهدف زيادة خفض خطر المواجهة العسكرية في أوروبا . وفي رأي النمسا ، فان التوصل الى اتفاق بصدد هذه التدابير سيكون اضافة رائعة الى النص الذي تسفر عنه المحادثات المعنية بالقوات التقليدية في أوروبا . ونود أن نناشد جميع الدول المشاركة أن تحاول التغلب على الاختلافات التي لاتزال قائمة حتى يصبح بالامكان أيضا اعتماد وثيقة جديدة حول تدابير الامن وبناء الثقة في قمة باريس .

وأود أن أضيف أنه في الاجتماع الوزاري الاخير في نيويورك ، بحثت أيضا مسالة اضفاء الطابع المؤسسي على عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا مستقبلا . وبسبب التصرف المرن والمتعاون من جانب الوفود ، أمكن تحقيق تقدم كبير . والهياكل الاساسية لمفهوم أوروبي شامل للامن القائم على التعاون قد أخذت تظهر بالفعل .

وأود أيضا أن أذكر بأن النمسا ستنظم ندوة حول تدابير بناء الامن والثقة في فيينا إبان شباط/فبراير ١٩٩١ ، وذلك بالتعاون مع ادارة شؤون نزع السلاح . وفي هذه المناسبة ، سيجتمع خبراء من بلدان مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا مع خبراء من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . ونحن على ثقة بأن المناقشات المتعلقة بتدابير بناء الامن والثقة وامكان تطبيقها في مناطق مختلفة ستكون مفيدة ومثرية لنا جميعا . إننا على اقتناع بأن تدابير بناء الامن والثقة - إذا كانت متسقة مع الظروف الاقليمية الخاصة - يمكن أن تحدث أثرا ايجابيا في الامن والاستقرار في كل أنحاء

المعمورة . واسمحوا لي أن أعرب عن الامل في أن يوفر النجاح المحرز بشأن نزع السلاح التقليدي في القارة الاوروبية ، حافزا لجهود نزع السلاح في مناطق أخرى ، وعلى المستوي العالمي .

وثمة مسألة تقلق وفد النمسا بشكل خاص هي مشكلة عسكرة الفضاء الخارجي . وما فتئت النمسا تؤيد جميع المساعي التي تبذل للحيلولة دون امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ونحن نشعر بالاحباط لأن اللجنة المختصة في مؤتمر نزع السلاح ، لم تتمكن من احراز تقدم ، وبالتالي فاننا ندعو جميع الدول الاعضاء لاظهار مزيد من المرونة ولبذل المزيد من الجهود .

وما برحت النمسا تؤيد مواصلة مساعي نزع السلاح على المستويات العالمية والاقليمية ودون الاقليمية والثنائية والفردية . ولقد أحرز الكثير مؤخرا في الاطارين الثنائي والاقليمي ، فضلا عن الاطار الفردي . وتدابير نزع السلاح هذه يتعين أن تستكمل باحراز تقدم في الميدان العالمي . وللاسف ، فان الانجازات المتعددة الاطراف متأخرة عن غيرها . وأود أن أبرز مرة أخرى الدور الهام الذي تضطلع به الامم المتحدة وهيئاتها وأجهزتها المختلفة في ميدان نزع السلاح . وإذا لم يتمكن المجتمع الدولي من أن يخرج بنتائج مضمونة في الاطار المتعدد الاطراف كذلك ، فان الخطوات الاخرى لنزع السلاح ستبقى نسيجا مختلط الاجزاء . إن جهود نزع السلاح يجب أن يدعم بعضها بعضا وأن تكون ذات طبيعة تكاملية . ولن يكون بالامكان التوصل الى أمن حقيقي وسلم دائم على المدى البعيد دون تحقيق انجازات في مجال تحديد الاسلحة المتعددة الاطراف .

وفي هذا السياق ، نرحب ترحيبا حارا بمجموعة المبادئ المتصلة بدور الامم المتحدة في ميدان نزع السلاح التي اعتمدت بتوافق الآراء في الدورة المضمونية لهيئة الامم المتحدة لنزع السلاح في وقت مبكر من هذا العام . ومن الاهمية بمكان أن الدول الاعضاء قد استطاعت التوصل الى أرضية مشتركة . إلا أن علينا ألا نخفي حقيقة أن عددا من البلدان - بما في ذلك بلدي - كانت تود أن ترى لغة أقوى والتزاما أرسخ بدور الامم المتحدة في مسألة نزع السلاح .

إن عمل مؤتمر نزع السلاح ، بما له من علاقة خاصة بمنظومة الامم المتحدة ، ذو أهمية بالغة لأن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف . ونحن مصابون بخيبة أمل لان عددا محدودا جدا فقط من لجان مؤتمر نزع السلاح استطاع تحقيق نتائج ملموسة . ويأمل وفدي اذاً في أن يحقق مؤتمر نزع السلاح التقدم كذلك في هذه الميادين التي لحق بها جمود كامل خلال الاشهر بل السنوات القليلة الاخيرة . ورغم أن النمسا ليست دولة عضوا في المؤتمر ، إلا أنها تشارك بفعالية في أعماله . وسنواصل بذل جهودنا لنصبح عضوا في مؤتمر نزع السلاح وفقا لالتزامنا الاساسي بتعزيز نزع السلاح والامن الدولي . وفي هذا السياق ، نعرب مرة أخرى عن أملنا في أن تذلل قريبا الصعوبات المتصلة بتوسيع عضوية المؤتمر التي تقررت بالفعل في عام ١٩٨٢ . ونأمل أيضا في أن توجد الطرق والسبل الكفيلة بتمكين غير الاعضاء من الاسهام في عمل المؤتمر بصورة مرضية الى درجة أكبر .

وفي حين أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل التفاوضي ، فان هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح هي الهيئة التداولية لآلية نزع السلاح . وخلال الدورة المضمونية التي انعقدت هذه السنة ، استطاعت الهيئة أن تضع توصيات نهائية أو مجموعة مبادئ حول أربعة بنود من أصل سبعة بنود مدرجة في جدول الاعمال . وهذه بالطبع نتيجة تدعو الى الاعجاب ، وبالتالي نود أن نهنئ رئيس الهيئة السفير سوترسنا ممثل اندونيسيا ، ورؤساء مختلف أفرقة العمل على هذا الحدث التاريخي . وستتلخص المهمة في الدورة المقبلة في معالجة أربعة بنود فقط في جدول الاعمال ، وفقا لمجموعة تدابير الاصلاح التي تم التوصل اليها في العام الماضي . والاتفاق حول انتقاء هذه البنود الاربعة لم يتم بعد ، رغم أن هناك أرضية مشتركة كبيرة حولها . ونحن على ثقة أن المسائل العالقة يمكن حلها بسرعة وبأن المشاورات الجارية ستؤدي الى نتائج مقبولة في غضون الاسابيع القليلة القادمة . ويمكنني أن أؤكد للممثلين أن وفدي سيشارك على نحو فعال وبنّاء في المناقشات ذات الصلة .

أما عن اللجنة الاولى ذاتها فان أمامها المجموع الكامل لقضايا نزع السلاح . وفي ضوء شمولية العمل في سبيل تحديد الاسلحة وتعقيداته واتساع مداه ، من الواضح أن على اللجنة الاولى أن تستعرض بصورة مستمرة حِملها ووسائل معالجتها لهذه البنود . ويجب بالتالي أن نتابع باستمرار مسالة الاصلاحات . وفي هذه السنة يتالف جدول أعمالنا ، على سبيل المثال ، من ٢٧ بندا مضمونيا ، يتشعب عدد منها الى اكثر من ١٠ بنود فرعية . والوقت المحدد لمناقشاتنا يجب بالتالي أن يصرف على نحو مجد . ويتعين علينا أن نركز على المسائل التي يمكن أن تؤدي الى احراز تقدم على المستوى المتعدد الاطراف ، وأن تسفر عن توصيات محددة الى مؤتمر نزع السلاح أو هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح . ولابد أن نتجنب ازدواجية العمل . ومع ذلك ، ينبغي أن تنفذ جميع الاصلاحات على نحو يتمشى مع المصالح المشروعة للدول وبمجموعات الدول ؛ فينبغي أن لا تكون نتائجها مضرة بدول قد ترى حاجة خاصة الى معالجة بعض المسائل على نحو أكثر تكثيفا .

إن وصفي لآلية نزع السلاح لن يكون كاملا إذا لم أنوه بالأمانة العامة للأمم المتحدة وبادارة شؤون نزع السلاح التابعة لها . وأود أن أشيد اشادة خاصة بوكيل الأمين العام السيد ياسوشي أكاشي وبموظفيه العاملين في الادارة بتفان واخلاص لما يبذلونه من جهود لا تكل في سبيل تعزيز عملية نزع السلاح . وأود أيضا أن أثني على العمل الذي تضطلع به المراكز الاقليمية الثلاثة للسلم ونزع السلاح في ليما ولومي وكاتماندو ، فهي تقوم بدور هام للغاية في ميدان نزع السلاح الاقليمي ، الذي يعد موضوعا استشرافيا وواعدا جدا ينبغي توخيه بمزيد من الفعالية . واسمحوا لي كذلك بأن أشكر فريقي الخبراء ورئيسيهما السفير شيورين ممثل السويد والسفير بيلد ممثل كندا للدراسات الممتازة التي أنجزاها بشأن الاسلحة النووية ودور الامم المتحدة في ميدان التحقق .

وختاما ، أود أن أؤكد مرة أخرى شعورنا بالارتياح إزاء التغيرات والتحسينات العميقة التي طرأت على الساحة الدولية . وتدلل هذه الاحداث بوضوح على أن الجنس البشري قادر على التغلب على الانقسام والفرقة والمجابهة . ومن الممكن تحقيق المزيد من الامن واتخاذ خطوات حاسمة في مجال نزع السلاح . وينبغي لنا جميعا أن نعتبر هذا حافزا لنا على العمل وعلى الاضطلاع بالمهام المنوطة بالامم المتحدة ، وخصوصا في اللجنة الاولى هنا . فلنبدأ عملنا الآن .

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في البداية أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بتهاني الحارة على توليكم رئاسة اللجنة الاولى . إن أعضاء وفد كندا على ثقة بأن قيادتكم ستسهم اسهاما كبيرا في أعمال هذه الدورة التي نعتقد أنها ستكون مثمرة . وأؤكد لكم أن بوسعكم الاعتماد على تأييد كندا الكامل لكم في اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجسيمة .

إننا نجتمع في وقت مفعم بالآمال العريضة والتوقعات التي لم يسبق لها مثيل . فالحرب الباردة وضعت أوزارها . وعملية نزع السلاح بين الدولتين العظميين وفي الاطار الاوسع بين الشرق والغرب أخذت تنتشر بايقاع لم يكن بوسع أحد منا أن يتخيله منذ سنوات قليلة . والدول التي كان ينظر بعضها الى بعض بالريبة والشك طوال عقود عديدة

تدخل الآن في حوار بنّاء ومفاوضات جادة بهدف تحقيق التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والأمن المعزز للجميع بمستويات تسلح متدنية بصورة كبيرة .

وأعتقد أنه يوجد زخم من شأنه أن يمكننا - بالالتزام المتواصل من كل الاطراف - من أن نعزز نتائج المفاوضات الجارية وبذلك نقيم المزيد من المعالم الهامة على الطريق المفضي الى نزع السلاح ، وأن نقيم مناخا حقيقيا من الثقة والتعاون بين الدول المعنية .

غير أن من المؤسف أنه لاتزال توجد صعوبات وأوضاع تعرقل مسعانا لبلوغ عالم يستطيع مواطنوه أن ينعموا بالأمن من التهديدات التي تشكلها الصراعات المسلحة المدمرة . ومما يثير الجزع بشكل خاص العدوان العراقي الغاشم الاخير على الكويت ، الدولة ذات السيادة والعضو في الامم المتحدة فبالاضافة الى النتائج المفجعة التي ترتبت على عملية الغزو ذاتها ، قوض هذا التجاهل الصارخ للقواعد الاساسية للعلاقات الدولية بشكل خطير أية جهود ترمي الى عكس مسار التكديس المدمر للاسلحة والى احلال سلم دائم وعادل في تلك المنطقة المضطربة من كوكبنا .

ثمة اتجاهات أخرى تثير القلق وتتناقض مع التطورات الايجابية الحادثة في العلاقات بين الشرق والغرب . وتشعر كندا بجزع شديد للانتشار المستمر للاسلحة الحديثة ونظم ايصالها . إن ادخال الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية بالاضافة الى الكثير من الاسلحة التقليدية بالغة التطور في بعض المناطق ، وخصوصا المناطق التي تعاني من التوترات السياسية المزمنة ، لا يمكن أن يؤدي إلا الى تفاقم سباقات التسلح الاقليمية ويهدد في نهاية المطاف مستقبل الشعوب التي كان القصد من هذه الاسلحة أن تحمي مصالحها .

وترى كندا أنه ينبغي لجميع الدول الموجودة في المناطق التي تعاني من التوترات المستمرة أن تركز جهودها على التفاوض لايجاد حلول لخلافاتها ، والبحث عن السبل التي تؤدي الى بناء الثقة المتبادلة فيما بينها . ومن شان اتباع هذا المسار أن يتيح الفرص لتحقيق الأمن الحقيقي للشعوب المعنية . وتؤدي حيازة الاسلحة الجديدة

والمتطورة من ناحية أخرى الى سباق التسلح الباهظ التكلفة وزيادة مخاطر التعرض للموت والدمار .

وفي هذا الصدد ، أكد وزير الدولة الكندي للشؤون الخارجية الرايت أونرابل جو كلارك في الكلمة التي ألقاها في الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر على أن من المهم في هذا السياق أن تقوم جميع الاطراف في محادثات خفض الاسلحة التقليدية في أوروبا باتخاذ خطوات لضمان ألا تتحول في النهاية الاسلحة المتأثرة بذلك الاتفاق الى اسهامات تزيد من احتمال نشوب صراعات في أماكن أخرى من العالم .

وترى كندا أنه إذا ما أريد لهذه اللجنة أن تضطلع بدورها الفريد الذي لا بديل له فان عليها أن تراعي تماما في الاسابيع المقبلة الواقع الحالي بجانبيه الايجابي والسلبي اللذين أشرت اليهما . وبشكل محدد أكثر ، يود وفد بلدي أن تراعي مداولاتنا على نحو ملائم التقدم الهام الذي يجري تحقيقه الآن في ميداني تحديد الاسلحة ونزع السلاح . ونظرا الى أن الكثير مازال يتعين عمله فيجب علينا أن نشجع الدول المعنية على مضاعفة جهودها الرامية الى اتخاذ تدابير أعمق أثرا في وقت مبكر . وعلينا بالمثل أن نسعى الى حفز النظر في اتخاذ تدابير لتحديد الاسلحة ونزع السلاح في المجالات التي مازال يتعين احراز تقدم كبير فيها .

وأود أن أوضح بايجاز وجهة نظر كندا تجاه بعض التطورات التي حدثت مؤخرا في المفاوضات الخاصة بتحديد الاسلحة ونزع السلاح .

إن كندا تشيد بما أبدته الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من مثابرة في مفاوضاتهما بشأن وضع معاهدة في اطار محادثات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية "استارت" من شأنها أن تحدث تخفيضا كبيرا في ترساناتهما من الاسلحة النووية الاستراتيجية . وسيمثل التوقيع على تلك المعاهدة وتنفيذها في وقت قريب انجازا هاما في مسيرة نزع السلاح النووي . وترحب كندا بالتزام الجانبين بأن تعقب معاهدة استارت الاولى مفاوضات بشأن معاهدة استارت الثانية التي من شأنها أن تحدث تخفيضا آخر في الترسانتين النوويتين للدولتين العظميين .

وبالنسبة لإجراء التجارب النووية ، ترحّب كندا بإبرام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لبروتوكولي تحقق لمعاهدتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، وبأنه سيتم التصديق عليهما قريبا . ونحن نعتقد أن تلك الخطوة ، التي يرى الكثيرون انها تأخرا كثيرا - إنما تشكّل أساسا هاما يمكن أن يبنى عليه التفاوض بشأن وضع قيود إضافية على إجراء التجارب النووية . ولقد رحّب وزير الدولة للشؤون الخارجية في بلادي في البيان الذي أدلى به في الجلسة العامة بالالتزام الامريكي السوفياتي المشترك باتباع نهج تدريجي لتشديد القيود على التجارب النووية ثم استطرد بعد ذلك ليعلن اعتقاد كندا بأن : "هذا الالتزام ينبغي متابعته متابعة فورية" (A/45/PV.9 ، ص ٣٨)

(تكلمت بالانكليزية)

لقد عقدت أطراف معاهدة عدم الانتشار مؤتمرها الاستعراضي الرابع في جنيف في الآونة الاخيرة وقد اضطلعت كندا - بوصفها من أشد أنصار هذه المعاهدة التي نعتبرها مكا أمينا حيويا بالنسبة للمجتمع الدولي ككل - بدور هام في استعراضها ، وسعدت للغاية بالتقدم المحرز ، ولا سيما في مجالات الضمانات الشاملة والاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

وبالرغم من الاستعراض المتأني لجوانب نزع السلاح في هذه المعاهدة والاتفاق الكبير عليها ، فإن وفد كندا يأسف بالغ الأسف إزاء استحالة التوصّل الى توافق آراء شامل بشأن المسائل المتصلة بالمادة السادسة ، نظرا لاختلافات في الرأي تتعلق بمسألة إجراء التجارب النووية وصلتها بمستقبل معاهدة عدم الانتشار . وأود ، في هذا الصدد ، أن أكرر مشاعر القلق العميق التي أعرب عنها وزير الدولة للشؤون الخارجية في كندا ، إزاء ميل بعض الدول الأطراف الى تعريض وجود المعاهدة المستمر للخطر وذلك بالسعي الى جعل تمديدها مشروطا بإبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، إذ ورد في كلمات السيد كلارك الى الجمعية العامة ،

"... وتعتقد كندا اعتقادا راسخا أن لكل من معاهدة عدم الانتشار ، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب من الاهمية للسلم والامن الدوليين ، ما يقتضي الحيلولة دون جعل أي منهما رهينة للاخرى" . (A/45/PV.9 ، ص ٣٨)

وإذ انتقل الآن الى الاسلحة والقوات التقليدية فثمة إنجاز بارز سيصبح حقيقة واقعة في المستقبل القريب الا وهو الاتفاق على إجراء تخفيض كبير للمستويات الحالية للقوات التقليدية في أوروبا - وكندا ، بوصفها مشاركا نشطا في المفاوضات الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا ، تشعر بعظيم الارتياح للنتيجة الإيجابية للغاية ، التي توصلت إليها هذه العملية ، ونحن نتطلع الى المراحل المقبلة لهذه المفاوضات للنظر في إجراء مزيد من التخفيضات في القوات التقليدية ، وللتوصل في النهاية الى إبرام اتفاق شان بشأن هذه القوات في أوروبا . ان عملية القوات التقليدية في أوروبا تأتي مكملة للتقيّد المستمر باحكام وثيقة استكهولم . وستفيد هذه العملية كذلك من تنفيذ المجموعة اللاحقة من تدابير بناء الثقة والامن التي سيتفق عليها في المفاوضات الجارية في فيينا حول القوات التقليدية في أوروبا .

إن عملية هلسنكي ، التي وفّرت قوة دفع لكل العمل الممتاز الذي تم في مجال الامن التعاوني ، وكذلك حقوق الإنسان ، ستخطو خطوة تاريخية الى الامام وذلك عندما يلتقي قادة أوروبا وكندا والولايات المتحدة في الشهر المقبل في باريس للإعلان عن نهاية الحرب الباردة ، والاحتفال ببدء عهد جديد من التعاون بين البلدان الـ ٣٤ الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وتعتقد كندا أن هذا المؤتمر ، بوصفه الهيئة الوحيدة التي تضم في عضويتها جميع بلدان أوروبا وبلدانا من الجانب الآخر من المحيط الاطلسي - يستطيع أن يسهم إسهاما كبيرا في البناء الاوروبي الجديد . ومن ثم نود أن يبدأ مؤتمر القمة بإضفاء الطابع المؤسسي على مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وذلك عن طريق قرارات منها إنشاء أمانة خاصة به ، وإجراء المشاورات السياسية بصورة منتظمة ، وإيجاد مركز لمنع الصراع وحسمه بين الدول المشاركة في هذا المؤتمر . ومن شأن هذا المركز أن يدعم تنفيذ تدابير بناء الثقة والامن المتفق عليها ويضطلع بدور رئيسي في استخدام آليات أخرى - سياسية وقانونية وتقنية - في منع الصراع وحسمه .

وتعتقد كندا أن هناك مناطق أخرى من العالم اتسمت بمستويات عالية من التسلح أو التوتر يمكن أن تستفيد بالمثل من التفاوض على تدابير بناء الامن والثقة

وتنفيذها . وتلاحظ ، في هذا المضمار ، الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الامم المتحدة ، كما تمثل ذلك في اجتماع كاتماندو الذي عقد مؤخرا بشأن دور تدابير بناء الثقة وبناء الامن في توطيد الامن .

وفي مجال الاسلحة الكيميائية ، انصبت الجهود المكثفة المبذولة على مر العام الماضي صوب التغلّب على الاختلافات بغية إبرام معاهدة حظر عالمي . إن الاتفاق الامريكي السوفياتي الثنائي الخاص بتدمير الاسلحة الكيميائية والذي وُقع في حزيران/يونيه الماضي ، إنما يمثّل إنجازا هاما يجعلنا جميعا نشعر بالتشجيع لانه أصبح في الإمكان التوصل الى نزع سلاح قابل للتحقيق في مجال الاسلحة الكيميائية ، بل لان ذلك - في الواقع - وشيك الحدوث على المستوى الثنائي . إلا انه لا يزال أمامنا شوط طويل يجب أن نقطعه قبل القضاء العالمي على الاسلحة الكيميائية . فقد واجهت المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح هذا العام مشاكل عويصة ينبغي التغلّب عليها . وكندا مقتنعة - دون التهوين من مدى تعقّد الخلافات القائمة - بأن بذل جهد حاسم من جانب جميع الدول المشاركة في المفاوضات يمكن ، بل ويجب ، أن ينجح في إبرام معاهدة مقبولة لجميع الاطراف في أقرب وقت ممكن .

وتتطلع كندا الى المشاركة النشطة في بحث المجموعة الكاملة من البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة الاولى . وأود أن أعلّق بإيجاز على أربعة بنود ذات أهمية خاصة بالنسبة لوفد بلادي .

إن كندا لها باع طويل من الخبرة والريادة في مجال التحقق في سياق متعدد الاطراف . لذا ، أسعدنا اختيار السيد فرد بيلد ، وهو كندي ، لرئاسة فريق الخبراء الحكوميين المؤهلين المعني بدراسة دور الامم المتحدة في مجال التحقق . وسأقوم نيابة عن السيد بيلد بعرض التقرير النهائي لذلك الفريق ، في مرحلة لاحقة هذا الاسبوع .

وفي رأي كندا أن هذه الدراسة أتاحت فرصة ممتازة لتبادل الآراء بشأن عدد من المقترحات الخاصة بالطريقة التي يمكن بها للامم المتحدة أن تسهم في التحقق من اتفاقات الحد من الاسلحة ونزع السلاح . ومما أسعدنا بشكل خاص نجاح الفريق في التوصل

بتوافق الآراء الى تقرير كتابي تضمن عددا من التوصيات المحددة لمزيد من العمل . وكما أوضح الرايت أونرابل جو كلارك في بيانه في الجلسة العامة ، فإن كندا تزمع ان تقدم الى اللجنة الاولى مشروع قرار خاصا بالتحقق ، سيرسي الاساس لمتابعة العمل بشكل مناسب بشأن التوصيات الصادرة عن ذلك الفريق بتوافق الآراء . وبصفة خاصة ، سيطالب القرار الامم المتحدة باتخاذ إجراء ملائم بشأن توصيات الفريق ، بما في ذلك إنشاء بنك معلومات موحّد للمواد البحثية في مجال التحقق ، وتشجيع زيادة الحوار بين الدبلوماسيين والخبراء حول قضايا التحقق . لذلك ، رحّبنا بالملاحظات التي ابداها وكيل الامين العام السيد أكاشي في بيانه المفيد الذي أدلى به بالامس ، والتي تبيّن انه جار بالفعل في إدارة شؤون نزع السلاح وضع الخطط المتعلقة ببنك المعلومات .

وبالمشاركة مع بولندا ، سيقدم الوفد الكندي في اللجنة مشروع قرار يرمي الى إعطاء قوة دفع لمفاوضات جنيف الخاصة بالتوصل الى حظر شامل وقابل للتحقق للاسلحة الكيميائية . وكما نعلم جميعا فإن المفاوضات الجارية حاليا تجتاز مرحلة حرجة ، ويحدونا الامل في أن تصدر الجمعية العامة بيانا قويا لا لبس فيه تأييدا لقيام مؤتمر نزع السلاح ، على وجه السرعة بإبرام اتفاقية ، وذلك باعتمادها مشروع القرار هذا بتوافق الآراء ، على غرار ما حدث في السنوات السابقة .

ولا تزال كندا تولي اهتماما للتفاوض على اتفاق قابل للتحقيق لوقف وحظر انتاج المواد الانشطارية لاغراض الاسلحة ، وذلك في مرحلة مناسبة من أعمال مؤتمر نزع السلاح . وسيقدّم وفد بلادي أيضا مشروع قرار آخر يطالب بهذا الحظر .

وهناك مسألة أخرى في أعمال هذه اللجنة تتابعها كندا عن كثب وهي مسألة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ونظرا لأن إبرام معاهدة حظر شامل للتجارب تكون فعّالة وقابلة للتحقق هو هدف من أهم أهداف كندا في مجال الحد من الاسلحة ، فإن وفدي سينضم إلى الآخرين في تقديم مشروع قرار يحث على القيام بخطوات ويوصي باتخاذ تدابير من شأنها أن تسهم في سرعة إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وعندما خاطب وزير الشؤون الخارجية لكندا الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة ، تكلّم عن التعاون بوصفه الواقعية الجديدة ، وعن البراغماتية بوصفها السبيل الوحيد للتقدم . وتتيح لنا الاسابيع المقبلة فرصة لاستغلال روح التعاون وروح التوفيق التي مكنّت الاطراف في محافل نزع السلاح والحد من الاسلحة ، وفي مختلف المحافل التفاوضية من أن تخطو خطوات هائلة الى الامام . وتؤمن كندا إيمانا راسخا بأن اللجنة الاولى لها دور هام للغاية وفريد في نوعه عليها أن تؤديه في إيجاد أرضية مشتركة وفي إيجاد التوجيه للمجتمع الدولي في السياقين العالمي والإقليمي في جهودنا الجماعية من أجل التوصل الى نزع السلاح حقيقي وتعزيز الامن للجميع . ونحن نتطلع الى النظر في جدول الاعمال المطروح علينا بجدية بغية المضي قدما نحو تحقيق هذه الاهداف .

السيد سيلوفتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ ، مثلما فعل غيري من قبل ، بأن أعبّر لكم ياسيدي عن تهانيّ القلبية الحارة بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الهام . ويعد انتخابكم اعترافا بمهارتكم الدبلوماسية الفريدة ، ومعرفتكم العميقة بالامم المتحدة ، وخاصة بمشكلات نزع السلاح ، وبما تقوم به نيبال الصديقة غير المنحازة من أنشطة ، وبتفانيها في سبيل الامم المتحدة .

وأود أيضا أن أعرب عن تهنئتي لبقية أعضاء مكتب اللجنة بمناسبة انتخابهم .

إن هذه الدورة للجمعية تعقد في ظل ظروف دولية متغيّرة ، وفي وقت يتسم بنهاية الحرب الباردة ، إذ نجد فيه أن التنافس والتوتر بين الدولتين العظميين وحلفائهما قد أفسحا الطريق لقيام تعاون وحوار بينهما أكثر تكثفا في جميع المجالات وجميع الموضوعات الخاصة بالعلاقات الدولية .

ويقدّم التقارب وما يترتب عليه من تعاون بين الدولتين العظميين دليلا حيّا على أن التنافس بينهما قد أصبح الآن أثرا من آثار الماضي . وقد قام نظام العلاقات الدولية بأسره منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية على هذا التنافس المحفوف دائما بخطر ماثل هو أن يتصاعد الى درجة تحيله الى صراع بين الشرق والغرب .

وكان للتطورات التي حدثت في العلاقات السوفياتية الامريكية تأثير إيجابي في جميع أنحاء العالم ، ظهر أساسا في البدء في عمليات التسوية السلمية للأزمات في أماكن كثيرة من العالم . وهذه العلاقات الجديدة التي قامت بين الدولتين العظميين والروح الجديدة التي سادت في الأمم المتحدة ، ولا سيما في مجلس الأمن ، تفسّر العمل الجماعي المنقطع النظير الذي تم في مواجهة التطورات البالغة الخطورة التي جرت في الخليج نتيجة عدوان العراق على الكويت ، علاوة على توافق الآراء الذي تحقق مؤخرا بعد جهد ليس باليسير حول الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ولن يبقى العام الماضي ماثلا في الأذهان بسبب ظهور علاقات جديدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فحسب ، فالتطورات التي حدثت في أوروبا قد تركت أيضا بصماتها .

وثمة رمز لهذه التطورات يجسّده توحيد ألمانيا ، الذي أعاد رسم خريطة الجغرافيا السياسية لقارتنا . وترحّب يوغوسلافيا التي دفعت ثمنا باهظا في الحرب الأخيرة ، التي أدّت أسبابها ونتائجها الى تقسيم ألمانيا ، بهذه الأمة القوية كبشير عصر جديد في العلاقات الأوروبية .

فهناك هيكل جديد تماما يبنى الآن في أوروبا ، هيكل سوف ينمو ويتحوّل الى كيان سياسي واقتصادي وثقافي واحد تسوده الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون .

وقد أضفت هذه التطورات في العلاقات الدولية حيوية جديدة على أعمال منظمتنا التي تتزايد أهميتها في ظل الظروف الحالية ، كما جعلت منها محفلا مركزيا للوصول الى الاتفاق والتعاون في العالم .

وفي ظل هذه الخلفية نبدأ عملنا . وأنا واثق من أننا نشترك جميعا في الرغبة في رؤية الاتجاهات الإيجابية في العلاقات الدولية تتجلى عند النظر في مشاكل نزع السلاح والأمن في الأمم المتحدة . وهذا يستدعي جهودا مشتركة وإسهام جميع البلدان في حل هذه المشكلات بغض النظر عن حجم البلد وقوته العسكرية .

وعلى مدى عدد من السنين وُصفت الجهود الثنائية الرامية الى إنهاء سباق التسلّح ، في جميع المحافل التي نوقشت فيها المشكلة ، بانها تتعارض مع الجهود المتعددة الأطراف . ولم تواجه يوغوسلافيا أبدا تلك المعضلة ، لاننا نرحّب بكل جهد يستهدف نزع السلاح ، سواء من جانب واحد أو ثنائيا أو إقليميا أو عالميا . والمقياس الوحيد الذي نقيس به أي جهد ، هو مدى الفائدة التي يحققها في التوصل الى الهدف الذي نتطلع إليه جميعا ، وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ، عالم تتدنى فيه مخزونات الأسلحة التقليدية الى أدنى حد ممكن ويكون طابعها دفاعيا صرفا ، عالم تقوم فيه العلاقات الدولية ونظام الأمن على تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتطوير التدريجي للقانون الدولي ، مما يلغي الحاجة الى أي أسلحة .

وفي هذا الصدد ، ترحّب يوغوسلافيا بأولى خطوات نزع السلاح النووي وهي الخطوة التي اتخذتها الدولتان العظميان بتوقيع معاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والأقصر مدى . كما نرحّب أيضا بالاتفاقات المتوقعة في المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) والخاصة بتحقيق مزيد من التخفيضات الهامة للأسلحة النووية الاستراتيجية مما يؤدي في رأينا الى الخفض التدريجي للمخزونات النووية والى تدميرها في نهاية المطاف .

ولتحقيق هذه الغايات ، تواصل يوغوسلافيا ، الى جانب غيرها من بلدان عدم الانحياز ، الدعوة لاستمرار عملية نزع السلاح التي بدأت فعلا للتعجيل بها ، ولاتخاذ تدابير أخرى من شأنها إنهاء سباق التسلح .

إن مسألة التجارب النووية مسألة ما برحت تثير الجدل . وقد ظهرت دلائل كافية على استمرار عدم الاتفاق بشأنها ، وذلك في المؤتمر الاستعراضي الرابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخرا . ومع ذلك ، فإننا نتعشم أن تكون الظروف قد تهيأت للبدء في المفاوضات المتعلقة بالحظر الشامل للتجارب بفضل التوقيع والتصديق على الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الخاص ببروتوكولي التحقق لمعاهدتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، وبفضل إنشاء اللجنة المخصصة في إطار مؤتمر نزع السلاح .

ويوغوسلافيا كأحد البلدان التي كانت بادئة بالدعوة الى عقد المؤتمر المعني بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، ترحّب في هذا السياق بعقد المؤتمر ، وتتوقع تحويل المعاهدة الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، وترى أن المؤتمر قد يمثّل مرحلة هامة في الطريق المؤدي لها . وعقد المؤتمر في حد ذاته دليل حي على رغبة الإنسانية - أي سوادها الأعظم في حظر تجارب الأسلحة النووية .

وبلادي تعتبر على الدوام أن معاهدة عدم الانتشار كان لها دور أساسي في صياغة نظام الأمن فيما بعد الحرب ، بغض النظر عن أن بعض الدول الأطراف في المعاهدة لم تف بتعهداتها . وهذه الأسباب مجتمعة جعلت من الصعب الى حد كبير التوصل الى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الرابع الذي أنهى أعماله مؤخرا في جنيف . ومع ذلك فإن المؤتمر أثبت أن الدول متفقة على مجموعة كبيرة من القضايا ذات الأهمية القصوى بالنسبة لاستمرار معاهدة عدم الانتشار ونظامها . ويتجلى هذا الاتفاق في الاستعداد العام لمنع انتشار الأسلحة النووية ، وفي الاتفاق على ضرورة الحظر الشامل للتجارب في وقت مبكّر فالاختلافات لم تكن تنصب في هذا الصدد على الهدف النهائي وإنما على سرعة وطريقة تحقيق ذلك الهدف ، وفي ضرورة التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ؛ وضرورة تعزيز تدابير رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو ضمانات الأمن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وفي اعتقاد وفدي أن ما تبقى من قضايا معلقة سيسوى بحلول عام ١٩٩٥ عندما يحين موعد اتخاذ قرار بشأن تمديد العمل بمعاهدة عدم الانتشار ، وأن المؤتمر الاستعراضي القادم سيفضي الى نتائج تعود بالنفع على الجميع . وإزاء أهمية معاهدة عدم الانتشار وحقيقة أن المؤتمر الاستعراضي القادم سيبت في مستقبل نظام عدم الانتشار الذي يرتبط ، بدوره ، بجوانب أخرى من نزع السلاح ، يصبح لزاما علينا أن نستعد للمؤتمر استعدادا كاملا وشاملا .

وفي سياق النظر في مشكلة نزع السلاح برمتها ، نجد أن مسالة عقد اتفاقية بشأن الحظر العالمي والشامل للاسلحة الكيميائية مسالة تكتسي أهمية قصوى . ولقد توقفت الحركة الى حد ما في هذا المجال ، وذلك على الرغم من التوقعات القائلة بأن الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على تدمير وخفض جانب كبير من مخزونيهما من الاسلحة الكيميائية من شانه أن يدفع عجلة المفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح . وأملنا أن يكون هذا مجرد توقف مؤقت يسبق الانطلاقة الحاسمة في المفاوضات ، والتوافق المبكر في صياغة نص هذه الاتفاقية التي ستشكل اسهاما هاما في القضاء الكامل على هذا النوع الرهيب من اسلحة الدمار الشامل .

وتولي يوغوسلافيا أهمية فائقة للتدابير الملموسة في مجال نزع السلاح التقليدي ولتدابير بناء الثقة . وفي هذا الصدد ، يرحب وفدي بالتقدم المحرز في المفاوضات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، التي من المرجح أن تؤدي الى النجاح في ابرام أول اتفاق بشأن خفض الاسلحة التقليدية في أوروبا لتوقعه في قمة باريس في تشرين الثاني/نوفمبر ، الدول الاثنتان والعشرون الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . بيد أن عقد الاتفاق لن يلغي الحاجة الى المزيد من الجهود ، التي سيلزم بذلها دون ابطاء وبمشاركة جميع البلدان الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا وذلك لزيادة خفض الاسلحة التقليدية . ورغم أن ذلك مقصور على أوروبا فإن العمليات التي جعلت الاتفاق ممكنا ، ستكون لها في حد ذاتها أصداء متسعة النطاق : فلا بد من

تمديدها بنفس القدر من الحماس والتصميم السياسي لتشمل بادئ ذي بدء المناطق المتاخمة مثل البحر الابيض المتوسط .

ويوغوسلافيا ، التي خفضت بالفعل قواتها العسكرية ، على استعداد للمشاركة في جميع التدابير المتفق عليها في المفاوضات الاوروبية بشأن الامن ونزع السلاح ولتنفيذها على الوجه الاكمل .

أود الآن أن أتناول بإيجاز سائر مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف .

إن مؤتمر نزع السلاح ، قام ، فضلا عن مفاوضاته بشأن حظر الاسلحة الكيميائية ، بإنشاء اللجنة المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية . وأملنا أن تتجدد ولاية اللجنة في الدورة القادمة للمؤتمر وأن تبدأ النظر في القضايا الكبيرة ذات الصلة بحظر التجارب الشامل بحيث يتسنى في أقرب وقت ممكن بدء المفاوضات للاتفاق على حظر شامل للتجارب . فلطالما أيدت يوغوسلافيا وسائر أعضاء مجموعة الـ ٢١ اجراء تلك المفاوضات . ونحن نتوقع أن تنعكس التغيرات الإيجابية في العلاقات الدولية على اداء مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بسائر بنود جدول أعماله ، وبخاصة تلك المتصلة بمجموعة القضايا النووية وبالفضاء الخارجي .

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالنتائج التي أحرزتها هيئة نزع السلاح في دورتها الاخيرة ، إذ نجحت ، بعد سنوات ، في اعتماد توصيات بشأن عدد من القضايا التي ظلت عليها جدول أعمالها لسنوات عديدة .

وفي هذا السياق أود أن أشير الى أهمية توصيات الهيئة المتعلقة بدور الامم المتحدة في مجال نزع السلاح . فهي تبرز ، ضمن جملة أمور ، ضرورة تعزيز فعالية المنظمة العالمية في ذلك المجال ، وفي عمل هيئاتها ، ولكن مما يبعث على الاسف أن دور الامم المتحدة في المجال المذكور لا يزال متخلفا عما اكتسبته مؤخرا من ثقل في تسوية المشكلات الدولية ، وبخاصة تلك التي تهدد السلم والامن الدوليين . وأملنا أن يتجلى تعزيز نظام الامن الجماعي داخل الامم المتحدة تجليا كافيا في ميدان نزع السلاح ، حيث أن نزع السلاح ليس فحسب جزءا لا يتجزأ من ذلك النظام بل هو أيضا جزء

أساسي منه . وما لم يحرز تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح لن يتسنى إيجاد حلول حقيقية ودائمة للقضايا الاخرى ، وبخاصة تلك التي تشكل تهديدا مباشرا للسلم والامن الدوليين .

وقبل أن أختتم بياني ، أود أن أعرض لقضية لا تحظى للاسف بكبير اهتمامنا ، رغم أهميتها الحيوية والعالمية . وهي مشكلة يلزم ايلاؤها المزيد من الاهتمام مستقبلا ، حيث أنه من المرجح في البيئة السياسية الدولية الراهنة أن يتزايد تاثر السلم والامن الدوليين بعوامل غير عسكرية مثل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وزحف الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة . وأنا أعني بالقطع هنا ، الصلة بين نزع السلاح والتنمية التي تستدعي القيام على وجه الاستعجال بتنفيذ برنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية تنفيذا حازما . كما سيتعين توجيه اهتمام لمسالة تحويل الإمكانات العسكرية للاستخدام في الاغراض التي يتطلبها زمن السلم ، وهي مسالة تكتسي أهمية متزايدة ليس للبلدان النامية وحدها بل أيضا للبلدان المتقدمة .

إن التغيرات الإيجابية في العلاقات الدولية التي تكلمت عنها آنفا تقتضي منا أن نعيد تكريس أنفسنا لإيجاد سبيل أفضل للنهوض باعمال اللجنة . إذ يرجع كثير من القضايا المدرجة في جدول أعمالها ، فضلا عن الطريقة التي نتصدى بها لمعالجة هذه القضايا ، الى عهد التكتلات والمواجهة والحرب الباردة . وكما ترون لقد طويت صفحات ذلك العهد في كتب التاريخ ، ويجب علينا الآن أن نؤمّن التعبير في عمل اللجنة الاولى عن تلك التحولات البازغة . وفي سعيكم ، سيدي الرئيس ، الى بلوغ هذه الغايات يمكنكم الاعتماد على كامل تعاون الوفد اليوغوسلافي .

تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أسترعي الانتباه الى الوثيقة A/C.1/45/1/Add.1 التي تتضمن رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ وموجهة الىّ من رئيس الجمعية العامة ويبلغني فيها بان الجمعية

العامة قررت في جلستها الثلاثين إحالة البند ١٥٥ من جدول الاعمال "حظر استحداث وصنع انواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من تلك الاسلحة" الى اللجنة الاولى .

واقترح أن ينظر في هذا البند من جدول الاعمال ، بعد موافقة اللجنة ، جنبا الى جنب مع سائر بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح . وما لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن اللجنة تقر الاقتراح .

تقرر ذلك

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠